مقال

العمل الاقتصادي العربي المشترك وقضايا العولمة

• عبدالحميد محفوظ الزقلعي •

مقدمة

التعاون العربي هو محور اتفاقية إنشاء جامعة الدول العربية[1]، ناهيك عن أنه الحد الأدنى مما يتعين أن يوجد فيما بين الدول العربية. فالشعب العربي يطمح إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير من وحدة العمل العربي، إلى التكامل العربي، وحتى الاتحاد والوحدة الذي رفع دائماً شعاراتها. واجتهدت وعملت الحكومات العربية على الوصول إلى مستوى أعمق في إطار التعاون، وإلى درجات أعلى في اتجاه التكامل. وقد حالفها التوفيق في بعض خطواتها، وأخفقت في الكثير منها لأسباب عديدة.

إن الطموح العربي لما هو أبعد من مستوى التعاون، له ما يبرره بسبب ما يجمع الدول العربية من مقومات اللغة والتاريخ والحضارة المشتركة والتواصل الجغرافي أيضا، إذ أن التعاون ينهض ويتطور بين دول لا تربطها مثل هذه المقومات. وإن كان يبدو من بعض التجارب ونتائجها السلبية، أن هذه المقومات بمفردها لم تكن كافية، وأن هناك عناصر غائبة حالت دون بلوغ الغايات. ولذلك فإن أحد التحديات الهامة أمام الدول العربية، إن أرادت، أن تحدد تلك العناصر والتي حالت دون تحقيق غايات التعاون والتكامل بشكل دقيق. وبخاصة هل كان الخلل في الأهداف أم في الوسائل أم في كليهما؟، وكيف يمكن التحرك باتجاه المستقبل، وإعادة صياغة أهداف وأساليب العمل الاقتصادي العربي المشترك بفاعلية أكبر؟. وفي ذات الوقت تطرح مستجدات اقتصادات العولمة تساؤلاً هاماً، حول ما إذا كان للتكامل الإقليمي ضرورة في ظل انفتاح الأسواق في الإقليم وتكاملها مع الأسواق العالمية الخارجية في إطار اتفاقيات التجارة الدولية وغيرها من أطر التعاون.

★ مستشار اقتصادي

أولاً: العمل الاقتصادي العربي المشترك

١- صيغ التعاون

الاتفاقيات: لقد وجد التعاون العربي على مستوى أهلي عبر الزمن، وحتى تحت سيطرة الاستعمار، تنقل العرب بين بلدانهم، وتاجروا في منتجاتهم، وأقاموا وتحركوا في ربوع البلاد العربية حيث شاءوا، وتلقوا العلم في البصرة، وفي الأزهر الشريف في القاهرة، وفي جامع الزيتونة في تونس، وفي جامعة القرويين في فاس. أما التعاون العربي في صوره الحديثة، فقد بدأ بإنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو ما يعني أن هذه الصيغة وإطارها المؤسسي لها ما يزيد عن نصف قرن، وهي مدة طويلة بكل المقاييس، كفيلة للحكم على ثمرة جهود التعاون، لقد تعددت صيغ التعاون العربي في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء على أساس ثنائي بين دولتين، أو بين مجموعة من الدول ذات انتماء جغرافي لمنطقة معينة، أو على أساس عربي إقليمي أوسع يضم كل الدول العربية. وتمكنت جامعة الدول العربية خلال مسيرتها من إقامة بني أساسية للعمل العربي المشترك، تتمثل بكم كبير من المنظمات والمؤسسات والمواثيق والاتفاقيات والقرارات. وبرغم شمولية تلك الاتفاقيات والقرارات فإنه لم يتم الالتزام بكثير منها في التنفيذ العملي، وبقيت محصلتها ضئيلة وفي أضيق الحدود، مقارنة بما تحقق في تجارب أخرى وعلى الأخص تجربة الاتحاد الأوروبي.

فالدول العربية بذلت جهوداً كبيرة على مستوى وضع الأطر القانونية والاتفاقيات التي كان من الممكن لو تم تطبيقها أو جزء كبير منها أن تؤدي إلى درجة أعلى من التعاون والتكامل بين الدول العربية. ونذكر من هذه الاتفاقيات: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠)، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧).[٢] وقد استهدفت تحقيق حريات انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع، وحريات العمل والتنقل والتملك، وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة (١٩٦٥)[٣]، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠)،

وميثاق العمل الاقتصادي القومي المشترك (١٩٨٠)، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (١٩٨١) والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (١٩٨١)، والاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتفاقية الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية، واتفاقية انتقال الأيدي العاملة بين الدول العربية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٩٩٧) وغيرها، بما في ذلك الاتفاقيات التي أنشأت التجمعات شبه الإقليمية وبخاصة في المغرب العربي (١٩٨٩)، ودول الخليج العربية (يونيو ١٩٨١).

البنى المؤسسية:

لا ينقص الدول العربية المؤسسات المشتركة التي تعمل في إطار التعاون وتهدف إلى تنميته والارتقاء به. فقد أنشأت الدول العربية مجموعة عريضة من المؤسسات والمنظمات والاتحادات، شملت مؤتمرات القمة، ومجلس جامعة الدول العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي[٤]، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومجموعة كبيرة من المجالس الوزارية والمنظمات، تكاد تشمل كل التخصصات والمجالات بغرض تنسيق الأعمال والنشاطات والتشريعات، وتعميق أواصر التعاون العربية.

وتعتبر قرارات القمة العربية المرجعية الهامة لأعمال جميع أجهزة الجامعة العربية ومنظماتها. وتقرر مؤخراً أن تعقد القمة دورياً كل سنة، وهو قرار مهم يسهم في تحقيق الاستقرار والمتابعة لأكثر القرارات أهمية لدفع العمل العربي المشترك.

ولم تعتمد هذه المجموعة في مداخلاتها المتعددة على خطط متناسقة محددة الأهداف بل اجتهدت كل منظمة في أنشطتها الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتغطية عدد من مجالات التنمية الإنسانية، تشتمل على المجالات الصحية والتعليمية والثقافية والتدريبية والبيئية، والتشغيلية ومكافحة البطالة والفقر التي ترتبط ارتباطا وثيقاً بتحقيق الغايات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

المتعلقة ببناء الإنسان العربي ورفع مستوى معيشته.

وتعمل المجالس الوزارية على تنسيق السياسات والتشريعات المعمول بها في مجال اختصاص كل منها في الدول العربية. وعلى الرغم من أهمية هذه المجالس، إلا أن من محددات جهودها الحالة السياسية السائدة والعلاقات العربية البينية وتفاعلاتها التي تجعل إنجازاتها متواضعة. أما المنظمات العربية، فقد أنشئت على غرار منظمات الأمم المتحدة ليقوم كل منها بدور إنمائي وتنسيقي في مجال تخصصه. وقد أعيد هيكلة هذه المنظمات في الثمانينات ووضعت لها آلية لاعتماد خطط عملها وموازناتها السنوية، وأنشأ حساب موحد لها لدى صندوق النقد العربي. وفي سبيل تحسين موارد هذه المنظمات دعي إلى اعتبارها كبيوت خبرة عربية تقدم دراستها للقطاعين العام والخاص. ولعدة أسباب لم تنجح هذه المنظمات بالقيام بهذا الدور حتى الآن، من بينها نقص القدرات الفنية لبعض هذه المنظمات. ولا بد من القول أيضاً أنه مما يحد من فعالية بعض هذه المنظمات، عدم وجود خطط محددة متفق عليها ومنسقة فيما بينها، لتحقيق مشروعات محددة للتعاون والتكامل، مع الالتزام السياسي والزمني والمالي بتنفيذها.

وتعتبر صناديق التنمية العربية[٥] أهم قناة لتوفير التمويل الميسر، وقد تمكنت بفضل رؤوس أموالها من مساندة الجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في عدد كبير من الدول العربية وتعزيز القطاعات الإنتاجية، وتطوير البني الأساسية، وبخاصة في مجالات شبكات النقل، والطاقة الكهربائية، ووسائل الاتصال والمياه. وعلى سبيل المثال اهتم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بربط شبكات الكهرباء، والطرق، والاتصالات، التي تعود بالفوائد الكثيرة على الدول العربية، حيث يحقق الربط الكهربائي تخفيض الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لقطاع الكهرباء في الدول العربية، ويسهم ربط الطرق في زيادة انسياب السلع بين الدول العربية.

ويشتمل الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك على الاتحادات الذي يضم اتحادات قطاعات الخدمات كالنقل والتأمين والمصارف والسياحة،

ويضم كل إتحاد الشركات العاملة في القطاع الخاص به. وتوجد اتحادات عامة كالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، واتحاد رجال الأعمال العرب. وكذلك اتحادات مهنية كمهن الطب والمحاسبة والمحاماة، وذلك كله لتعميق المصالح المشتركة والتعاون بين أعضاء هذه الاتحادات. كما توجد اتحادات عربية إنتاجية صناعية لعدد من الصناعات الرئيسية في الدول العربية. وقد تمكنت بعض الاتحادات النوعية من تحقيق بعض الإنجازات المهمة خلال العقود السابقة، لكنها في المحصلة لم تتمكن من تنمية الأنشطة المتعلقة بها، وتوجيهها في مسار كلي متكامل، وخلق مصالح مشتركة بين أعضائها، ومساعدتهم على التعامل في السوق الدولية كوحدة متكاملة. ويرجع السبب في محدودية هذه الإنجازات إلى أن هذه الاتحادات تعمل في إطار وقواعد قطرية هي ذاتها التي حدت من انطلاق التعاون والتكامل فيما بين الدول العربية، يضاف إلى ذلك ضيق نطاق عضويتها وضعف مواردها المالية.

٢- علامات مضيئة

إن تناول مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك بإنصاف لا يمكنه أن يتجاهل الإنجازات العملية التي تمت في إطار هذا العمل. إن الشعور السائد بضآلة هذه الإنجازات نابع من عدة حقائق، أولها بطئ تحقيق تلك الإنجازات،واستغراق وقت طويل لخروج مشروع ما أو تحقق سياسة مشتركة[٦]، وثانيهما المقارنة بالطموحات العريضة التي يأمل العرب، مواطنون ومسؤولون، في الوصول إليها، وثالثهما المقارنة بما تحقق في مجموعات إقليمية أخرى وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي.

وعلى سبيل المثال فقد أنشئت مؤسسات اقتصادية مهمة، أدت وتؤدي دوراً بارزاً في خدمة الاقتصاد العربي والتعاون الاقتصادي العربي المشترك. ونذكر من هذه المؤسسات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومجموعة كبيرة من الشركات العربية المشتركة الإنتاجية والمالية والمصرفية. وقد استطاعت هذه المؤسسات والشركات

تمويل العديد من المشروعات في الدول العربية والإسهام في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويظهر الملحق رقم (١) عن مجموع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام ٢٠٠٤، أن هذه المجموعة قدمت نحو ٧٢,٤ مليار دولار أمريكي للدول النامية، منها حوالي ٤٤,٥ مليار دولار للدول العربية وبنسبة (٦١,٤٪) ساهم فيها البنك الإسلامي بنسبة (٢٨,٣٪)، والصندوق العربي (٢٢٪)، والصندوق الكويتي (١٨٪)، والصندوق السعودي (١٠,٦٪)، وصندوق الأوبك (٧,٤٪)، وصندوق النقد العربي (٥,٩٪)، وصندوق أبو ظبي (٤,٦٪)، والمصرف العربي (٣,٢٪).

إضافة إلى ما سبق فقد تم إنشاء مشروعات عربية مشتركة ملموسة النتائج من أهمها مشروعات الربط الكهربائي، وربط الطرق ووسائل الاتصال، والشركات الإنتاجية والخدمية المشتركة. وتمتلك الدول العربية مجموعة من المنظمات التي ساهمت في إيجاد قاعدة مهمة من المعلومات والدراسات ذات الصلة المباشرة بتنمية الاقتصاد العربي والتعاون الاقتصادي العربي في مجالات عدة. ولا شك أنه يمكن الاستفادة بشكل أعظم من هذه المنظمات ودورها إذا ما تم تفعيل وتسريع خطى التعاون والتكامل الاقتصادي في شتى المجالات.

ولا نغفل أن نذكر ضمن هذه الأمثلة المحدودة، ما استطاعت العديد من الدول العربية تحقيقه في مجالات حرية انتقال المواطنين فيما بينها (دول اتحاد المغرب العربي، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ومزاولة الأنشطة المهنية والتجارية، وتنسيق وتوحيد التشريعات، وانتقال رؤوس الأموال. وتظهر بيانات التجارة البينية العربية بالملحق رقم (٢) أن إجمالي حجم التجارة البينية قد تطور من حوالي ٢٧,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٦٤,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وبنسبة نمو متوسطة قدرها ١٨,٤٪ سنوياً خلال الفترة، وارتفعت نسبة التجارة البينية العربية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية خلال ذات الفترة من نحو ٨,٨٪ إلى حوالي ١٠,١٪.

وتظهر بيانات الاستثمارات العربية

الخاصة والمرخص لها في الملحق رقم (٣) أن إجمالي هذه الاستثمارات قد زاد من نحو ٢,٢ مليار دولار إلى نحو ٥,٩ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ وبلغ مجموع الاستثمارات البينية خلال السنوات العشر ١٩٩٥-٢٠٠٤ نحو ٢٦,٧ مليار دولار، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستثمارات العربية البينية حوالي ١٧٪. في حين بلغ هذا المتوسط للسنوات ١٩٩٩-٢٠٠٤ نحو ٢٢٪.

وتساعد الدول العربية بعضها البعض في الأزمات والطوارئ ماليا وعينيا، في إطار واجبات أواصر الأخوة والتضامن العربيين، وهو مدد لم ينقطع خلال العقود الأربعة الماضية. ولا نغفل في هذا الصدد استمرارية التواصل العربي، وهو ما يتعين المحافظة عليه وتطويره، على كل المستويات الرسمية، سواء في مؤتمرات القمة العربية، أو في إطار أنشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظماتها، والمجالس الوزارية، أو في إطار الاتحادات النوعية الخدمية والإنتاجية والمهنية. وليس هنا مجال حصر ما تم عمله، ولكن فقط لكي لا نغفل أن هناك إمكانات عريضة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وأن ما تم، وإن كان لا يلبي الطموحات أو جزء مناسب منه، إلا أنه يعطي الأمل في قدرة العرب على العمل المثمر.

٣- معوقات التعاون الاقتصادي العربي

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو، ما هي معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولماذا لم يصل التعاون الاقتصادي العربي إلى مداه؟ ونقف هنا لنعرض مجموعة من العوامل المتداخلة. إن الضعف والتخلف ذاته عقبة كبيرة لها عدة أوجه، فقلة العلم والمعرفة تحول دون الرؤى الصحيحة. وواقع الحال فإن الدول العربية كانت في الحقبة الماضية حديثة الاستقلال، خرجت منهكة اقتصاديا واجتماعياً، في معظمها، بعد فترات طويلة من مكافحة الاستعمار. وكانت المهام الأولى للحكومات الوطنية وما زالت العمل على تحسين مستوى معيشة الإنسان والقضاء على الفقر والارتقاء بالمجتمع علمياً وبشرياً واقتصاديا. وهذه المهام ليست سهلة، بل معقدة، ليس فقط لما

تطلبته وتتطلبه من استثمارات ضخمة، إنما أيضا، وبمعايير الواقع، استغرقت ووجهت فكر وجهد الحكومات العربية بدرجة كبيرة للقضايا الداخلية الساخنة. ويمكن القول، أن الدول العربية الحديثة الاستقلال والتي اتجهت إلى تدعيم كيانها والسلطة بها، وجدت نفسها في نوع من الصراع بين الاتجاه القوي لبناء الدولة القطرية وتحديد معالمها، وبين الاتجاه للاندماج في كيان عربي اكبر، برغم أهميته لأمنها وتطورها.

لقد حد من فاعلية الاتفاقيات التي عقدت والأجهزة العربية المعنية بتطبيقها، مجموعة عوامل أهمها انشغال الحكومات بالقضايا الداخلية وضغوطاتها، وضعف متابعة تحقيق غايات الاتفاقيات وهدف التكامل وذلك لضعف الأجهزة القطرية والقومية المكلفة بانجاز ومتابعة موضوعات التعاون أو ربما عدم القناعة من قبل بعض الحكومات، وتضارب المصالح أحيانا، فيتعين أن نأخذ في الحسبان تباين التركيبة الاجتماعية والنظم السياسية ومصالح جماعات المصالح من أحزاب وعائلات وحتى أفراد. وعلى المستوى الاقتصادي فإن مدخل التبادل التجاري لم يحقق أهدافه لتماثل الهياكل الإنتاجية والتصديرية التي حدت بقدر ما من إمكانات التبادل إضافة لعوامل الحماية التي سادت في الستينات والسبعينات. وكذلك مرور العلاقات العربية البينية بين بعض الدول بمراحل توتر أثرت على إمكانات انتقال الأيدي العاملة والاستثمار. ولا نغفل في هذا الصدد عدم اشتراك كل الدول في كل الاتفاقيات الهامة. كما أن مدخل المشروعات العربية المشتركة لم ينطلق من تنسيق سياسات الإنتاج، إضافة إلى ضعف مناخ الاستثمار وعدم وضوح وتباين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفقدان الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض الأحيان. يضاف إلى ذلك ضعف شبكات المواصلات والاتصالات بالرغم من تحسنها، ووجود علاقات تجارية تقليدية مع مجموعات خارج المنطقة العربية مثل علاقة دول

المغرب العربي المجموعة الأوربية[٧]، والاضطرابات الداخلية والضغوط الخارجية.

ويتعين أن نقول أيضاً، أن العمل الاقتصادي العربي المشترك صاغ أحياناً أهدافاً طموحة وعاطفية، ثم حكم على نفسه بالفشل لعدم تحقيقها، فقد كان ذلك بسبب عدم اقتران تلك الأهداف بتحديد: ما يمكن الالتزام به، والتضحيات التي يمكن قبولها، والعزم على التطبيق بشفافية كاملة. ونذكر هنا مثالين للقصور في بلوغ الأهداف أولهما اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي وقعت مبكراً في عام ١٩٥٧، وتتضمن أهدافاً تشمل تحقيق حريات الانتقال والعمل والتجارة والتنقل والتملك فيما بين الدول العربية، وبقيت عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية محدودة بعدد قليل من الدول[٨]، وحتى هذه الدول لم تصل بعد أكثر من أربعين عام لتحقيق الأهداف سالفة الذكر. والمثال الثاني يتعلق بقرارات القمة الاقتصادية في عمان (١٩٨٠) والتي شملت عقد التنمية العربية، وميثاق العمل الاقتصادي العربي، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، فقد بقيت هذه القرارات بعيدة عن التطبيق، لأنها عندما أقرت كانت بعيدة عن النية بالالتزام.

إن الواقع العربي، حد من فاعلية المنظمات في تحقيق أهدافها. ونسوق مثالين أيضاً في هذا الصدد، أولهما المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والتي يفترض أن تتوصل من خلال أجهزتها ومجلسها الوزاري إلى تحقيق قدر مقبول من التنسيق الصناعي على الأقل للمشروعات الصناعية الأساسية المحورية التي تتطلب كثافة في رأس المال ومعرفة وتقنية متقدمة، وسوق كبير. وهو ما يكفل لهذه المشروعات النجاح والجدوى ويحقق تماسكا إنتاجياً في السوق العربي وفي الأسواق الخارجية أيضاً، إلا أن هذا لم يتحقق. كما أن جهود المجلس الاقتصادي العربي وصندوق النقد العربي، ومجلس محافظي المصارف العربية لم تنجح في تحقيق حرية تحويل الأموال فيما بين الدول العربية. وحتى في الدول العربية الأكثر تقاربا في السياسات النقدية والمصرفية مثل دول مجلس التعاون

الخليجي، والتي يمكنها بخطى ومراحل مدروسة أن تحقق الكثير، إن أرادت، لم تصل بعد إلى خطوة مثل توحيد عملاتها على غرار "اليورو" في الاتحاد الأوروبي.

ولا نغفل في هذه العجالة أن نشير باقتضاب إلى عوامل هامة مثل تأثير النفط العربي والتفاوت الاجتماعي الكبير جداً في بعض الأحيان نتيجة تفاوت الدخول ومستويات المعيشة، وأن للتكامل الاقتصادي الحقيقي تأثيرات سياسية واجتماعية على المدى البعيد، كما أن له مزايا على الاقتصاد والسكان.

ثانياً: قضايا العولمة والتكامل الاقتصادي العربي

لقد تعاظم في السنوات الأخيرة التوجه نحو اقتصاد السوق وانفتاح الاقتصادات كظاهرة عالمية، وإلغاء الحواجز التي تحول دون تدفق المنتجات وعوامل الإنتاج، وكذلك تغير دور الدولة الاقتصادي في المجتمعات. وقد نجح التقدم العلمي والتقني الهائل في تعميق عالمية الأسواق وتقوية دور المراكز الكبرى للإنتاج، وفي المقابل أدى إلى تهميش دور الدول النامية وبخاصة تلك التي لا تملك قدرات علمية وتكنولوجية مناسبة. كما زاد دور التقنيات والمعرفة الفنية بشكل كبير في تكوين القيمة المضافة للإنتاج، وتقدمت تقنيات الاتصال والمعلوماتية بشكل لم يسبق له مثيل، مما أصبح معه إدارة النشاط الاقتصادي غير ممكنة بدون استيعاب تلك المتغيرات والتعامل مع شبكات التجارة والمال والاتصال وتقنية المعلومات. وأصبح للمنظمات الدولية التمويلية والتجارية دور واضح في تثبيت معالم اقتصادات السوق. كما تقوم التجمعات الاقتصادية الكبرى بدور هام في استقطاب مزايا الانفتاح وتحقيق أكبر قدر من المنافع الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه التطورات والاعتبارات سالفة الذكر لها تأثيرات عميقة، حاضراً ومستقبلاً، على اقتصادات الدول العربية. وتبرز هنا التحديات المتعلقة بتطوير الإنتاج والارتقاء بنوعيته وقدرته على المنافسة، وتوفير فرص العمل وتأمين المعيشة اللائقة للإنسان العربي، ومحاربة ظواهر الفقر والبطالة، وتنمية التعاون والتنسيق الصناعي، وتحرير انتقال عوامل الإنتاج، وتسريع خطوات

التكامل الاقتصادي العربي فيما بين الدول العربية، والعمل معا لسد الفجوة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية بتطوير نوعية التعليم والمعرفة والبحث العلمي والتكنولوجي.

١-أهم التطورات والتحولات ذات البعد الاقتصادي

يمكن تلخيص أهم التطورات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في النقاط التالية:

أ- انتشار وتعمق اقتصادات السوق وامتداد حركة الانفتاح الاقتصادي إلى معظم بلدان العالم، وتطور تقنيات الإعلام والاتصالات والمواصلات في كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ب-تسارع التغيير التكنولوجي بشكل لم يسبق له مثيل، وتكامل عمليات الإنتاج عبر الدول، وتزايد ترابط وتشابك الأسواق المالية.

ج-اعتماد أنظمة اقتصادية جديدة ترتكز على المهارات والخبرات والكفاءات المهنية المتقدمة.

د-تصاعد قوة الدفع التي تتقدم بها العولمة والتي شمل تأثيرها كل أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري وكذلك التنظيمات والهياكل الاقتصادية والمالية والسياسية والقانونية.

هـ-تغيّر دور الدولة بحيث يقل تدخلها في العملية الإنتاجية، ويزيد تدخلها في الرقابة وحماية التنافس المتكافئ ومنع السلوك الاحتكاري المشوه لفاعلية السوق وآلية الأسعار. وتنامي العدول عن سياسات الحماية في معظم الحالات، بالرغم من أن وجودها سيستمر لفترات طويلة في القطاعات الحساسة اجتماعيا.

و-نمو حجم ودور التكتلات والتجمعات الاقتصادية بين الدول وبين المؤسسات الكبرى وازدياد عددها وتأثيرها.

٢-أهم التحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية

إن التحديات التي تواجه الدول

العربية متعددة ويمكن إبراز أهمها في ضوء التطورات سالفة الذكر في النقاط الآتية:

أ-ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصادات العربية وهو ما ينعكس بضعف الموقف التنافسي للمنتجات العربية، وتذبذب الفوائض المالية (وهي فوائض تعكس قصور الطاقة الاستيعابية والقدرات التنفيذية للاقتصادات العربية أكثر منها وفورات)، وتدهور الأنظمة التعليمية والتربوية، وعمق الفوارق الاجتماعية بسبب الفقر والبطالة.

ب-تسارع التطور التكنولوجي وتطور الاتصالات، وتنامي الاتجاه نحو تحرير المبادلات التجارية وانفتاح الأسواق، وهو ما يضع الدول العربية في تحد هائل لتحقيق تحسن كبير في أداء وإدارة اقتصادياتها بسبب احتدام المنافسة.

ج-تقلص الدور النسبي للموارد الطبيعية والمالية في تكوين الميزة التنافسية، إذ أصبح المردود الاقتصادي العام مرتبطاً بحسن الإدارة وفاعلية المؤسسات وكفاءة عوامل الإنتاج والمهارات والخبرات والقدرات الخلاقة القادرة على استنباط وتطوير التقنيات المتقدمة. ويفرض كل هذا على الدول العربية إدخال تغيير وتطوير عميق في مؤسسات التعليم والتدريب والبحث، وتطوير التنظيمات والهياكل المؤسسية والاقتصادية والمالية.

د-يفرض انفتاح الاقتصاديات العربية على الأسواق العالمية قيام الدول العربية بترشيد استخدام الموارد وحسن إدارة الاقتصاد الوطني، مع تعزيز دور القطاع الخاص ورفع كفاءة جميع المؤسسات وعوامل الإنتاج، والعمل المتواصل على تنفيذ الإصلاحات النقدية والمالية حتى تنمو القدرة التنافسية لاقتصاداتها ويتم التغلب على مخاطر وسلبيات الاندماج في السوق العالمية والاستفادة من إيجابياته.

هـ-إن نمو حجم التكتلات والتجمعات الاقتصادية الدولية يفرض على الدول العربية زيادة مستوى التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بينها واستثمار ما بينها من روابط وما بها من موارد متنوعة تسمح بحد مقبول من التكامل. ويتطلب ذلك تنسيق الجهود في التفاوض والتعامل مع التكتلات الإقليمية والمنظمات العالمية، وكذلك العمل على توسيع السوق العربية، وتحسين مناخ الاستثمار بشكل جذري، يؤدي إلى زيادة الإنتاج والقدرة التنافسية والتصديرية للاقتصادات العربية.

و-إن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، مع مطلع القرن الحادي والعشرين، توسع رقعة الفقر وارتفاع نسبة البطالة في كل الدول العربية، بما في ذلك الدول النفطية. ويفرض ذلك أهمية تعميق الوعي بحجم المخاطر الحالية والمستقبلية ووضع البرامج لتحسين الوضع الاجتماعي وتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وتجنب استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة. ويزداد الاهتمام بالوضع الاجتماعي جراء الآثار المتوقعة لانفتاح الاقتصادات واعتماد آليات السوق والنمو المتزايد لتيار العولمة.

ومرة أخرى فإن التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية ضرورة لمواجهة هذه التحديات ومعالجة أوجه القصور سواء على المستوى الوطني أو العربي. ومن التحليل السابق يتضح لنا بشكل جلي كيف أن نمو تيار العولمة صاحبه بالتوازي اتساع دور التكتلات الاقتصادية وتعمق علاقاتها التشابكية.

ثالثاً: نحو مستقبل أفضل - من أين نبدأ؟

١- التطورات ذاتها تستدعي التكامل

إن القضايا التي طرحتها العولمة، وما أدت إليه من تعميق للتحديات التي تواجهها الاقتصادات العربية، هي ذاتها التي تؤكد ضرورة وأهمية زيادة وتعميق التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية وليس عكس ذلك. ففي مواجهة سوء استغلال الموارد وتعظيم وترشيد الاستفادة منها على مستوى

الوطن العربي، مما ينعكس بزيادة الإنتاج وخفض نفقاته وتوسيع نطاق السوق، تبرز أهمية إقامة المشروعات الكبرى المشتركة، في إطار تنسيق إنتاجي عربي يقوم على تكامل عوامل الإنتاج من رأس مال وخبرات وقوى عاملة وموارد طبيعية. إن بعض الآمال العربية في هذا الإطار، مثل مشاريع استغلال الأراضي الزراعية والمياه في السودان باستثمارات عربية، وما قيل عن "سلة الغذاء في العالم العربي" لتلبية احتياجات الغذاء في الدول العربية لم ترى النور، ليس لعيب في الفكرة ذاتها إنما لقصور في متطلبات التنفيذ. ويمكن قول مثل ذلك عن قطاعات أخرى، إذا أن هناك إمكانيات كبيرة للعمل المشترك والتكامل في مجالات الصناعات البتروكيمائية والكيمائية والمعدنية والهندسية ومواد البناء.

إن مثل هذا التصور يمكن أن يعالج ضعف الطاقة الاستيعابية، والخلل في توزيع الموارد، وضيق السوق، وحتى ضعف الإدارة. وعلى الدول العربية، والمستثمرين الخواص، أن يجدوا الصيغ المناسبة الكفيلة بتوزيع الأعباء والمنافع بعدالة مما يتيح الفرصة لقيام مثل هذا النوع من المشاريع.

كما أن التقدم التكنولوجي وما تتطلبها الأبحاث العلمية من استثمارات ووقت طويل، وتكوين كوادر بشرية علمية، مثله مثل تكامل عمليات الإنتاج عبر الدول، يكون أكثر جدوى وأسرع نتائجاً إذا ما تم على مستوى عربي تتضافر فيه الإمكانيات المادية والبشرية.

ولا شك أن حرية انتقال عوامل الإنتاج فيما بين الدول العربية، في إطار من التنظيم الايجابي، سوف تسهم في زيادة معدلات الإنتاج ودرجة استغلال الموارد، واتساع السوق، وزيادة القدرات التنافسية للإقتصادات العربية. إن الأمثلة السابقة هي نماذج فقط لضرورة وأهمية استمرار جهود التكامل الاقتصادي العربية، وانفتاح الاقتصادات العربية مع دول العالم الأخرى ومجموعاتها قد يسهل ويساعد التكامل فيما بين الدول العربية كمجموعة، وليس كما يعتقد البعض أن ذلك يشكل عائقاً أو أنه يجعل التكامل الإقليمي غير ذات موضوع.

إن أهم شعار للتعاون والتكامل الاقتصادي في الحقبة القادمة، هو "معاً نحو الرقي وزيادة قدرة اقتصاداتنا

العربية لمواجهة التخلف والفقر والبطالة ". أن العمل في الحقبة القادمة يجب أن يختلف في أسسه وأهدافه عن الأساليب السابقة التي لم تؤدي إلى شيء. فيجب أن تكون الخطوات مدروسة بواقعية وعقلانية، ولتحقيق مصالح ومنافع متبادلة لكل الأطراف وبتضحيات مقبولة لكل منها.

٢- الوفرة النفطية سلاح ذو حدين

أدت الوفرة النفطية إلى تسريع تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية وتطوير الخدمات والبنى الأساسية، مما كان له انعكاسات ايجابية لا يمكن تجاهلها على المستويات القطرية والعربية في مجالات التعليم، والصحة، والكهرباء، والاتصالات. وكما كان لهذه الوفرة من آثار ايجابية بزيادة النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية في جميع الميادين، فإنها أدت أيضاً إلى زيادة كم التعاون العربي وبخاصة زيادة انتقال العمالة فيما بين الدول العربية وزيادة تحويلاتها المالية إلى دول الأصل، وتطوير انتقال السلع والاستثمارات فيما بين الدول العربية، فإن العوائد النفطية في المقابل قد تكون قد عززت من النزعة القطرية المحلية ومشاعر الخوف على الثروة، وزاد التباين في الدخول ومستويات المعيشة مما عرقل خطوات التكامل الحقيقي. وأصبح الانفصام العربي يتمثل في السير في خطوات التكامل شكليا، وتكريس القطرية عملياً. ولكن التفاؤل يفترض أن يعي العرب دروس الماضي، إذ أنهم الآن على درجة من النضج الكافي ليكون لديهم "رؤى" شاملة طويلة الأجل تكفل لهم تعزيز التنمية المشتركة وحماية مصالحهم معاً على المدى البعيد.

٣- دواعي الإصرار على التكامل الاقتصادي العربي

قد يقول قائل لماذا التعاون والتكامل، وما هي دواعيه وتكلفته ومنافعه؟ وقد يبدو هذا السؤال بسيط، إلا أن المستجدات الدولية كانت هائلة وعظيمة التأثير على العالم بأسره وبالتالي على الدول العربية، وجعلت التعاون العربي بل التكامل العربي ضرورة للحياة الكريمة والمستقبل الأفضل، وللمحافظة على المكانة العربية اللائقة بين الأمم. ولا نغفل هنا أن نذكر أن الحياة الكريمة تعني، فيما تعنيه، حرية الإنسان وصون

كرامته وتطور الديمقراطية بشكل إيجابي حقيقي، وقد أصبحت هذه العناصر أركان رئيسية في الجهود الدولية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الدول العربية تواجه تحديات قاسية وخطيرة تمس كيانها، وتطورها الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل. إن من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، مع مطلع القرن الحادي والعشرين، توسع رقعة الفقر وارتفاع نسبة البطالة، ويزداد الاهتمام بالوضع الاجتماعي جراء الآثار المتوقعة لانفتاح الإقتصادات واعتماد آليات السوق والنمو المتزايد لتيار العولمة.

وتزداد خطورة تلك التحديات، التي تمثل واقعا سلبيا في الدول العربية، ضعف القاعدة الإنتاجية للإقتصادات العربية، وتدهور الأنظمة التربوية والتعليمية، وهو ما يفرض على الدول العربية إدخال تطوير أساسي على نظم ومؤسسات التعليم والتدريب والبحث. وهو ما يضع الدول العربية في تحد هائل لتحقيق تحسن كبير في أداء وإدارة اقتصادياتها بسبب احتدام المنافسة، وإعادة النظر في مضمون وغايات التعليم والبحث وهياكل المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية.

إن نمو حجم التكتلات والتجمعات الاقتصادية الدولية يفرض على الدول العربية أيضاً زيادة مستوى التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بينها، واستثمار ما بينها من روابط، وما بها من موارد متنوعة، وكلها تسمح بحد مقبول من التكامل. ويتطلب ذلك تنسيق الجهود في التفاوض والتعامل مع التكتلات الإقليمية والمنظمات العالمية، وكذلك العمل على توسيع السوق العربية، وتحسين مناخ الاستثمار بشكل جذري، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والقدرة التنافسية والتصديرية للإقتصادات العربية.

٤- من أين نبدأ؟

يمكن القول أن الدول العربية لا تنقصها الأطر المؤسسية أو التشريعية، بل أن ما أوجدته الإتفاقيات التي تم إبرامها يحوي الكثير من الأهداف التي لم يتم إنجازها، والقابلة لأن تتبلور على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نتصور أن الدول العربية، إن أرادت وصممت، أن تتفق على قبول وتطبيق

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والتي تتضمن تحقيق حريات الانتقال للأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات الوطنية، مع حقوق الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي والتملك والايصاء والإرث. فهل تريد الدول العربية أن تعمق التعاون والتكامل فيما بينها لمواجهة ما يواجهها من تحديات؟ إن الظروف والتطورات الدولية تفترض الإجابة بنعم على هذا السؤال، ولكنها بمفردها لا تكفي.

إن وقفة مع النفس، تعد ضرورية (ولعل هذه هي البداية الحقيقية)، بعد مرور هذا الزمن الطويل، لتقييم التجارب المتعددة من التعاون العربي. إن هذا التقييم يتعين أن يتم على مستوى عالٍ من المسؤولية و برؤية شاملة تتجاوز السلبيات، وذلك لن يتم بدون إصرار من قبل القيادات العربية على تحقيق نقلة نوعية في التكامل الاقتصادي العربي. إن هذا التقييم للتعاون العربي من المفترض أن ينتهي إلى وضع " برنامج عملي مقبول " من الدول لخطوات أوسع وأعمق للتكامل الاقتصادي العربي. ولا يتعين أن يؤخذ ذلك على سبيل " الإحراج والمزايدة " كما حدث في بعض الأوقات في السابق. بل يتعين أن يساند ذلك قرارات سياسية وتصميم على أعلى المستويات العربية بالقبول والالتزام، وتحمل المسؤولية والمخاطر والتضحيات المحسوبة. إن الخبراء العرب قادرين إذا ما توفر ذلك على وضع برامج محددة موضوعيا وزمنيا وماليا لتحقيق الأهداف الأوسع للتكامل الاقتصادي العربي. ومن المجالات التي نرى أنها مرشحة لتعميق التعاون والتكامل – وكأمثلة فقط – نطرح العناصر التالية لتعزيز ودعم التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية:

أ- انتقال المواطنين: إن تقدم التنمية في الدول العربية، وزيادة حركة انتقال رؤوس الأموال والسلع فيما بينها، ترتبط ارتباطا مباشرا بالتقدم الذي يتم إحرازه في حرية انتقال المواطنين العرب فيما بين الدول العربية لأغراض العمل والتجارة والاستثمار والسياحة والإقامة ومزاولة الأنشطة الاقتصادية. فلقد كانت حركة انتقال المواطنين فيما بين الدول العربية، عبر التاريخ، عنصراً أساسيا في الترابط بين

أجزاء الوطن العربي، كما لعبت الهجرة العربية دوراً مهما كعنصر تلاحم دائم بين الأقطار العربية.

ب- **تنسيق الإنتاج:** ويشمل ذلك وضع سياسات اقتصادية عربية متكاملة تعطي الأولوية للمشروعات المشتركة في ضوء تنسيق إنتاجي، وبخاصة للمشروعات الصناعية والزراعية والتكنولوجية المحورية، التي تتطلب موارد مالية ضخمة وأسواق كبيرة بما في ذلك تطوير البحث العلمي والمعرفة الفنية، بما يؤمن زيادة وتحسين الإنتاج كما ونوعا ويسهم في تعديل هيكل الإقتصادات العربية على المدى البعيد، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

ج- **انتقال الأموال وتحسين مناخ الاستثمار:** إن غايات التكامل الاقتصادي العربي لا تقف عند استكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بل تعتبر هذه المنطقة مرحلة من مراحل التدرج في العمل الاقتصادي العربي المشترك وصولا إلى إقامة سوق عربية مشتركة. كما أن تحرير التجارة العربية البينية الذي يعتبر هدفا أساسيا للعمل الاقتصادي العربي خلال هذه المرحلة وسيلة أيضا لجذب الاستثمار في المنطقة العربية، سواء أكان استثمارا وطنياً أو أجنبياً بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية في الدول العربية. ولتحقيق هذه الأهداف يتعين إزالة معوقات الاستثمار فيما بين الدول العربية، ودعم عوامل تحسين مناخ الاستثمار.

د- **توسيع نطاق تجارة الخدمات:** تغطي تجارة الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة مثل المصارف والتأمين والمعلومات والاتصالات. وقد حددت منظمة التجارة العالمية ما يزيد عن ١٥٠ قطاعا فرعيا من الخدمات. وقد نصت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ((GATS على وضع قواعد دولية تكون مقبولة من جميع الدول الأعضاء لتسهيل توريد الخدمات عبر

الحدود الوطنية دون حواجز حمائية وعراقيل إدارية. وهنالك فرصة للدول العربية لتطوير قطاع الخدمات وزيادة قدرتها التنافسية من خلال الانفتاح التدريجي فيما بينها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتجمعات شبه الإقليمية وكذلك الاتفاقات الثنائية. ويمكن البدء في هذا الإطار بتحرير خدمات السياحة والمصارف وشركات التأمين والاتصالات فيما بين الدول العربية وفق ترتيبات متفق عليها.

هـ - الإتحاد الجمركي: ويمثل الاتحاد الجمركي العربي مرحلة متقدمة لإقامة السوق العربية المشتركة والارتقاء نحو التكامل الاقتصادي العربي، وهناك عدة مداخل لإنشاء اتحاد جمركي عربي. كما أن متطلباته تقتضي إعداد دراسات تتناول جوانب عديدة منها المنفذ الجمركي، وتوزيع العائدات من الرسوم الجمركية وتحديد الرسم الجمركي الموحد، بناء على دراسات تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بتحديد مقدار الرسم.

و- إعطاء الأولوية لحرية الانسان وصحته وتعليمه: إن التنمية، بدون إنسان حر سليم ومتعلم ومثقف لا معنى لها، فهو مضمون التنمية وهدفها. إن حرية الإنسان العربي وكرامته تقتضي وضع برامج مشتركة للرعاية الصحية وبخاصة في الدول العربية الأقل نمواً، ووضع خطط وبرامج تهدف إلى القضاء على الأمية وتحسين مستوى التعليم والتدريب. وبخاصة تعليم الإناث والنهوض بالمناطق الريفية صحياً وتعليمياً. إن هذه البرامج سواء قطرية أو قومية يتعين إعطائها الأولوية في العمل الاقتصادي العربي المشترك، إذ أنها تمثل الاعتراف العملي بقيمة الإنسان وأهميته ودوره في صنع المستقبل. إن التعاون في تمويل وتنفيذ مثل هذه البرامج لهو الأساس الصحيح لباقي صنوف التعاون.

خاتمة

من الأهمية بمكان أن يتوافر في التوجه الجديد للعمل الاقتصادي العربي المشترك سلطة عربية عليا متفق عليها، تكون لقراراتها إمكانية النفاذ داخل الأقطار، لأن هذه السلطة منشأة ومخولة صلاحياتها بإقرار مسبق من الدول العربية ذاتها. كما يتعين القبول بقدر من التضحيات المحسوبة في إطار جماعي، وكذلك بأن تكون مشاريع وبرامج العمل الاقتصادي العربي المشترك مدروسة في إطار مصالح ومنافع مشتركة متوازنة وليس في إطار شعارات فضفاضة يتم التراجع عنها مع ظهور أول بوادر التضحيات وتوعية الجماهير بالتضحيات والمنافع على المدى الطويل. ولا بد أن نشير هنا أيضاً أنه ليس هناك تناقض بين التنمية القطرية والتكامل الاقتصادي على مستوى عربي إطلاقا، بل العكس تماماً، فالتنمية القطرية الناجحة تمهد وتسهل العمل الاقتصادي العربي المشترك، إذا ما تم في إطار جهد إنمائي منسق. إن عوامل زيادة التنافسية على مستوى دولي، واتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية بشكل متسارع تتطلب نظرة عميقة وطويلة الأجل من قيادات الدول العربية، فلماذا لا يتم استغلال واستثمار الموارد بصورة أفضل، وبما يعود بمنافع أكبر وأجدى على سائر الأطراف. وعلى المؤسسات المعنية في دولنا العربية ومنظماتها أن تدرس وتعمل على إرساء كل وسائل ترسيخ الثقة فيما بين كل الأطراف. إن إنجاز العناصر سالفة الذكر سيؤهل الدول العربية إلى الانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً من الاتحاد الاقتصادي والنقدي ومن ثم التكامل الاقتصادي.

إن التكامل الاقتصادي العربي ليس موضوعاً اختيارياً لحكومات الدول العربية، بل أن ترك هذا الخيار الأوحد قد يكون تفريطاً في مستقبل الدول العربية.

الجدول (١)

المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما هو في ٢٠٠٤/١٢/٣١

(مليون دولار)

	البنك الاسلامي	صندوق أبوظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	المجموع
المجموع التراكمي	٢٠٥٢٨,٣	٣٣١٦,٨	٥٢٧١,٠	٩٦٣٦,٩	١٥٩٢٣,٤	١٣٠١٤,٤	٤٢٩٣,٠	٢٣٤٨,٠	٧٢٤٣١,٨
حصص المؤسسات%	٢٨,٣	٤,٦	٧,٤	١٠,٦	٢٢,٠	١٨,٠	٥,٩	٣,٢	١٠٠,٠
حصة الدول العربية%	٤٩,٠	٧٨,٣	١٧,٨	٤٨,١	١٠٠,٠	٥٣,٥	١٠٠,٠	٠,٤	٦١,٤

جدول (٢)

إجمالي التجارة الخارجية البينية للدول العربية

١٩٩٩-٢٠٠٤ (مليون دولار)

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
إجمالي التجارة البينية العربية	٢٧٧٤١,٩	٣١٧٦٠,٣	٣٤٣٤٠,٦	٤١٠٩٦,٦	٤٧٢٦٤,٥	٦٤٤٣٤,٥
إجمالي التجارة الخارجية العربية	٣١٦٢٦٣,٥	٤٠٩٣٤٠,٩	٣٩٧٧٧٠,٠	٤١٦٥٠١,٥	٤٩٨٩٩٤,٢	٦٣٩٥٤٠,٥
نسبة التجارة البينية العربية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية %	٨,٨	٧,٨	٨,٦	٩,٩	٩,٥	١٠,١

جدول (٣)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها

١٩٩٩-٢٠٠٤ (مليون دولار)

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٩٩-٢٠٠٤
إجمالي الاستثمارات العربية البينية	٢١٨٣,٤	١٨١٧,٤	٢٦٤٦,٩	٢٩١٢,٣	٣٨٤٣,٦	٥٨٩٨,٤	١٩٣٠٢,٠
النمو السنوي%	(٥,٧-)	(١٦,٨-)	٤٥,٦	١٠,٠	٣٢,٠	٥٣,٥	٢٢

جدول (٢) : إجمالي التجارة الخارجية البينية للدول العربية
(1999 - 2004)

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004 *
الأردن	1,404.3	1,699.0	2,120.7	2,324.5	2,557.2	3,838.5
الإمارات	3,581.5	3,918.6	4,491.0	5,305.3	6,918.4	10,283.9
البحرين	980.7	929.8	1,086.7	1,221.3	1,445.2	1,489.5
تونس	861.1	1,096.9	1,210.7	1,355.8	1,479.3	1,540.7
الجزائر	444.1	476.5	589.8	936.7	1,116.1	1,484.3
جيبوتي	213.1	247.9	279.9	282.6	356.1	467.6
السعودية	7,211.0	7,881.0	8,296.0	9,629.0	13,089.0	18,488.0
السودان	608.0	599.2	616.0	1,212.9	1,451.1	1,481.1
سوريا	1,045.2	1,199.2	1,263.6	2,064.5	1,894.1	2,647.9
الصومال	165.9	127.5	184.5	247.8	230.7	260.2
العراق	680.4	987.0	1,538.3	2,265.6	1,253.1	2,301.6
عمان	2,648.0	2,972.4	3,204.4	3,560.7	3,218.8	5,091.7
قطر	1,089.1	1,174.9	895.3	1,590.7	1,413.8	2,197.1
الكويت	1,431.6	1,506.7	1,619.4	1,795.6	2,371.9	2,734.6
لبنان	852.4	1,094.3	1,338.2	1,204.9	1,558.0	2,269.6
ليبيا	899.9	982.1	1,043.9	927.7	965.7	1,256.5
مصر	1,481.2	2,054.5	1,749.1	1,725.6	2,319.4	2,964.5
المغرب	1,191.3	1,689.6	1,597.2	1,675.4	1,582.3	1,874.6
موريتانيا	31.6	36.6	61.0	77.3	61.3	72.1
اليمن	921.5	1,086.6	1,154.9	1,692.7	1,983.0	1,690.5
مجموع الدول العربية	27,741.9	31,760.3	34,340.6	41,096.6	47,264.5	64,434.5
النسبة من إجمالي التجارة الخارجية (%)	8.8	7.8	8.6	9.9	9.5	10.1

* تقديرات أولية .

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ٢٠٠٥ .

عبد الحميد محفوظ الزقلعي

ملحق رقم (3): الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)

(تم اخذ نسخة على ديسك)

مليون دولار

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	الإجمالي
الأردن	٣٥,٧	١٣,٥	١٠,٦	١٢,٧	٢٤,٢	٢٦,٢	٢٧,٦	٢١,٠	١٧,٦	٤١,٠	٢٣٠,١
الإمارات				٣٨٠,٠	١٧٦,٠	١٩٦,٠	٢١٥,٠	٢١٧,٥	٦٥٠,٢	٥٢٥,٠	٢٣٥٩,٧
البحرين	١٣,٠			١٦,٠	١٤,٠		٢١٧,٤	١٥٩,٦	١٩١,٧	٢٧٤,٢	٨٨٥,٩
تونس	٥٤,٧	٧٠,٢	١٣٥,٠	٢٩٠,٠	٥٠٦,٠	٤٩,١	٦٩,١	٧٥,٠	٦٧,٤	٧٥,٨	١٣٩٢,٣
الجزائر	٣,٥			١٢٢,٠	٨٥,٨	٣٤٧,٥	٣٥٠,٠	٥٤,٦	٨٠,٤	٢٦٠,٥	١٣٠٤,٣
السعودية	١٢,٢	٢٠,٦	٢٧,٠	١٩٨,٠	٨٢,٠	٧٦,٨	٦٥١,٤	٧١٦,٩	٢٩٧,٣	١٢٩٧,٣	٣٣٧٩,٥
السودان	٣٨,٨	٥٥٤,٠	٤٢,٥	٧٠,٣	١٥١,٧	٤١٤,٦	٥٥٤,٩	٥٦٧,٤	٦١٠,٠	٦٥٧,٠	٣٧٦١,٢
سوريا	٣٣٣,٥	٣٠٣,٠	١٨,٠	٢١٢,٠	٢٢٤,٠	٨,٧	٤٣,٥	٤٦,٥	٤٢,٤	٦١,١	١٦٠٢,٧
سلطنة عمان	٤,٢	٢٤,٠	١٤,٧	٤٢,٠	٤٥,٨					٦٢,٦	١٩٧,٣
فلسطين	٢٥٠,٠		٢٤,٨	٥٦,٠							٣٣٠,٨
قطر				٥٤,٤	٥٨,٠	٦١,٨	٦٥,٥	٦٨,٥	١٠,٠		٣١٨,٢
لبنان	١٥٧,٨	٢٥٠,٠	٣١٢,٠	٤٠٠,٠	٥٠٠,٠	٣٥٠,٠	٢٢٥,٠	٦٥٠,٠	٨٥٠,٠	١٠٥٠,٠	٤٧٤٤,٨
ليبيا						٨٠,٤	٨٥,٠	٨٢,٧	١٠٢,٦	٤٩,٠	٣٩٩,٧
مصر	٤٥٥,٠	٧١١,٠	٥٣٢,٠	٣٩٠,٠	٢٧٧,٠	١١٣,٠	٩٦,٥	١٠٠,٤	١٢٥,٥	١١٠٩,٠	٣٩٠٩,٤
المغرب	٥٩,٨	٦١,٢	٤٨,٠	٤٨,٦	٢٢,٢	٢٤,٨	٣٩,٥	١٢,٨	٦٧٢,١	٣٧٤,٤	١٣٦٣,٤
اليمن	١١,٩	٨٦,٠	١١,٠	٢٢,٢	١٦,٧	٦٨,٥	٦,٥	١٣٩,٤	١٢٦,٤	٦١,٥	٥٥٠,١
الإجمالي	١٤٣٠,١	٢٠٩٣,٥	١٥٨٩,٦	٢٣١٤,٢	٢١٨٣,٤	١٨١٧,٤	٢٦٤٦,٩	٢٩١٢,٣	٣٨٤٣,٦	٥٨٩٨,٤	٢٦٧٢٩,٤

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (٢٠٠٤)

أهم المراجع

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠٠٤،

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، أعداد مختلفة.

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة (وقائع ندوة، ١٩٩٧) .

- د. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي.

- مركز دراسات الوحدة العربية، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق، ١٩٩٨

- United Nations conference on Trade and Development (UNCTAD) - Word Investment Report 2005.

- OECD, Trade Liberalization, Global Economic Implications. ESCWA, Arab Economic integration efforts: A critical Assessment , 1999-

مقال

عملية الخصخصة: الضرورة والمحاذير والمتطلبات

د. محمد عبدالشفيع عيسى*

القسم الأول

ضرورة الخصخصة

تمثل الخصخصة- بصورة عامة - ضرورة اقتصادية واجتماعية وإنسانية:

- من الناحية الاقتصادية ، تتغلب الخصخصة على العيوب المرتبطة بمساوئ الإدارة الحكومية ، من حيث بطء الإيقاع فى الأداء وخاصة فى المجالات الخدمية ، ومن حيث نقص أو انعدام الكفاءة فى العديد من الحالات والمرتبط بارتفاع نفقة الوحدة من المنتج أو انخفاض كفاءة الإنفاق وكذا انخفاض مستوى الجودة .
- من الناحية الاجتماعية ، تمثل الخصخصة الأداة الرئيسية لتوسيع دور القطاع الخاص على مستوى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ، من الإنتاج إلى الاستثمار(والاستهلاك والادخار) والتوظف ، والتجارة الخارجية . فمن غير المعقول اجتماعيا ، بل واقتصاديا ، إهمال أدوار الشرائح العريضة من المواطنين فى مجال التنمية بالمعنى الواسع .
- من الناحية الإنسانية، يمثل الدور الواسع للقطاع الخاص تجسيدا حيا لعنصر المبادرة والمبادأة ، وترجمة لقدرة البشر على التجديد والابتكار .

وتأكيدا لهذه الضرورة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للخصخصة فإن كلا من الدول المتقدمة والنامية سعت إلى توسيع دور القطاع الخاص منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين بصفة خاصة :

ففى الدول المتقدمة ، كانت الحكومات منذ ثلاثينات القرن الماضى قد اقتفت أثرالمفكرالاقتصادى الاقتصادى البريطانى (كينز) لتوسيع دور الحكومة فى الحياة الاقتصادية ، وخاصة باستخدام أدوات السياسة المالية

* أستاذ بمعهد التخطيط القومى ، القاهرة

والنقدية (زيادة الإنفاق العام وخفض الضريبة واعتدال سعر الفائدة) من أجل الحفاظ على آلية التوسع والاستقرار الاقتصادى وتحقيق التوازن الاقتصادى عند مستوى أقرب إلى التشغيل الكامل.

وقد اعتبر ذلك إيذانا بحدوث تحول فى النظرية الاقتصادية وفى الخبرة العملية ، بعيدا عن المفهوم التقليدى للحرية الاقتصادية الفردية والخاصة الكاملة ، وفقا لشعار آدم سميث الذى أرساه فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر : (دعه يعمل ، دعه يمر) ، انطلاقا من مفعول (اليد الخفية) التى تنسق بصورة آلية بين مصالح الأفراد لتحقيق المنفعة العامة، وإيمانا بأن (الحكومة زارع سىء، وصانع سىء، وتاجر سىء) .

وانطلاقا من أفكار كينز وأتباعه، قامت دول غرب وشمال أوربا والولايات المتحدة (واليابان)بانتهاج سياسات محبذة لتوسيع دور الدولة ، بدء من معالجة آثار الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) والذى أثبت أن حرية المشروعات الخاصة لا تمثل ضمانة فى حد ذاتها لتحقيق التوازن الاقتصادى عند مستوى التشغيل الكامل أو قريبا منه ، وأن هذه الحرية ؛ إذا أخذت بصورتها المطلقة ، يمكن ان تؤدى إلى الكساد والبطالة . وبعد التعافى من الكساد الكبير استمرت الدول الأوربية فى انتهاج (الوصفة الكينزية) عموما فى إدارة "اقتصاد الحرب " إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ثم فى عملية إعادة التعمير عقب الحرب، بموجب خطة مارشال ،فى الخمسينات ،وانتهاء بتبلور الدور المهيمن للدولة من خلال التجربة المسماة (دولة الرفاهة) طوال الستينات والسبعينات.

ومنذ أواخر السبعينات تبينت الآثار السلبية للتوسع المفرط فى دور الدولة فى أوربا وأمريكا والذى تم بالتوازى مع التجارب (الاشتراكية) فى الاتحاد السوفيتى واوربا الشرقية. وفى مطلع الثمانينات بدأت عملية استعادة الدور القيادى للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة والحكومة جذريا فى الدول الغربية ذات النظام الرأسمالى ، من خلال "التاتشرية" فى بريطانيا (نسبة إلى رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت

تاتشر) و"الريجانية" فى الولايات المتحدة (نسبة إلى الرئيس الأمريكى رونالد ريجان).

وتحت مظلة التخصيصية فى بريطانيا تمت إعادة أو نقل الملكية من القطاع العام والحكومة(والتى كانت توسعت إلى حد كبير من خلال الحكومات العمالية المتعاقبة لمرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية) . وفى الولايات المتحدة جرت عملية خفض الإنفاق الاجتماعى الحكومى بكافة أنواعه (على الغذاء ونظم التأمين الاجتماعى والتأمينات الصحية ..إلخ .) . كما تقلص الدور التنظيمى والتوجيهى للدولة إزاء قطاع الأعمال الخاص وتم تخفيض معدلات الضريبة على الشركات .

وفى فرنسا وألمانيا والدول الإسكندنافية بدأ العمل على خفض الفاتورة الثقيلة لأعباء دولة الرفاهة أو الرعاية الاجتماعية الشاملة.

وفى سبيل التقييم العام لتجربة التخصيصية فى الدول المتقدمة ذات النظام الرأسمالى الناضج يمكن القول إن عملية المخاض الصعب لهذه التجربة فى مراحلها الانتقالية قد مرت بسلام ، وأن الدول المذكورة قد تغلبت على كثير من أعراض (أزمة التضخم الركودى) التى سادت عقد السبعينات وشطر من الثمانينات والتى حاول البعض نسبتها إلى (فورة أسعار النفط) على دفعتين: ١٩٧٣-١٩٧٤، و١٩٧٩-١٩٨١

وانخفض معدل التضخم بصورة ملحوظة فى أوربا بينما انخفض معدل البطالة بصورة ملحوظة فى الولايات المتحدة .

وبرغم بعض التوترات والتقلصات الاجتماعية والتى تأخذ مظهر مناهضة العولمة أساسا ، وبرغم انخفاض معدلات الأداء الاقتصادى فى أوربا واليابان ، وارتفاع معدلات البطالة لدى الجميع ، وحدث شىء من الردة عن موجة العولمة وعن "لبرلة " العلاقات الاقتصادية الدولية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر٢٠٠١- إلا انه يمكن القول إن اقتصادات الدول الغربية ليست على شفا أزمة كبيرة ,وإن محاولات التغلب على الأزمة ، او بتعبير أدق : محاولات إدارة الأزمة ، لن تمس جوهر الموجة " التخصيصية " على الأقل فى هذه المرحلة .

وعلى كل حال يمكن القول إن تجربة

التخصيصية فى الدول المتقدمة خلال نصف القرن الماضى غنية بالدروس المستفادة ، وأنها لم تعد قابلة للارتداد بصورة جذرية، وإنما يرجح تطعيمها فى مراحل مقبلة بالقدر المعقول اقتصاديا واجتماعيا لدور الدولة، حتى تتحقق صيغة التوازن المثلى بين الحكومة والأفراد ، وبين القطاعين العام والخاص، وبين قوى السوق ومصالح المجتمع بشكل عام.

أما فى الدول النامية ، فى القارات الثلاثة لإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، والتى استقل معظمها ، إسميا او فعليا ، بعد الحرب العالمية الثانية ،فإن تجاربها التنموية خلال الستينات والسبعينات بصفة خاصة قد ارتكزت أساسا على إقامة قطاع عام واسع يمثل الدور المهيمن للحكومة وجهاز الدولة ، من أجل تحقيق عملية (التصنيع) والموجه للسوق المحلية من خلال السياسة المسماة (إحلال الواردات). وقد تمت عملية إقامة القطاع العام إلى حد كبير من خلال نزع ملكية القطاع الخاص وتحويلها إلى ملكية الحكومة والهيئات العامة _من خلال التأميم والمصادرة و" فرض الحراسة المؤقتة " ووضع حد أقصى لتملك الأرض الزراعية .

وجرت هذه العملية بالتوازى مع توسيع نطاق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، بالتوجيه المباشر للاقتصاد عن طريق (التخطيط المركزى)، والتوسع فى الإنفاق العام على التوظيف غير المقنن فى أجهزة الإدارة العامة ومنشآت القطاع العام (أجور ومرتبات ومستلزمات سلعية وخدمية)، وأنظمة التأمينات بكل أنواعها ، وأنظمة الدعم السعرى للسلع والخدمات فى مرحلتى الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة إلى ضمان تشغيل المتخرجين من النظام التعليمى ووضع حد أدنى للأجور وفرض التسعير الجبرى للسلع الضرورية ..إلخ.

وقد أدت أعباء دولة الرعاية الاجتماعية الشاملة فى الدول النامية إلى عدم قدرة هذه الدولة على الاستمرار فى أداء وظيفتها المذكورة ، وخاصة مع ارتفاع تكلفة الخدمات والهدر والإسراف العام والخاص فى استهلاك هذه الخدمات ذات السعر المنخفض و المدعوم .

يضاف إلى ذلك ضعف الهياكل المالية والموازنات الاقتصادية لشركات القطاع العام ومؤسسات الخدمات والمرافق والمنافع العامة، تحت وطأة الإدارة غير الكفؤة وانخفاض الكفاءة وتعاظم نفقات التشغيل والتوظيف المفرط للعمالة غير المنتجة وتدنى العوائد الناجم عن انخفاض أسعار البيع للمنتجات السلعية والخدمية نتيجة لسياسة الدعم.

ولذلك اعتبرت عملية التخصيص ملجأ لامفر منه للتغلب على العيوب المرتبطة بأداء الحكومة التقليدى وأنشطة القطاع العام المفتقدة للكفاءة المالية والاقتصادية .

وتأخذ التخصيصية بهذا المعنى صورتين:

أ - التخصيصة" النظامية" أو تخصيصية السياسات الاقتصادية ، والتى تتم من خلال سياسة دعم وتشجيع القطاع الخاص للدخول فى مجالات جديدة أو مجالات انتزعت منه سابقا.

ب- التخصيصية "الهيكلية " والتى تتم من خلال نقل ملكية قطاعات أو منشآت معينة من الحكومة والقطاع العام إلى الأفراد والقطاع الخاص .

وتلقت التخصيصية دفعة قوية فى الثمانينات من القرن العشرين بفعل تفاقم أزمة الاستدانة فى العالم الثالث وخاصة بعد تفجر أزمة ديون المكسيك بالتوقف عن الدفع (١٩٨٣)، حيث أخذ صندوق النقد الدولى يلعب دورا رئيسيا ، بالتعاون مع البنك الدولى ، لحمل الدول النامية المدينة على إعادة النظر فى نظمها وهياكلها وسياساتها الاقتصادية ، من خلال ماسمى ببرامج التكيف الهيكلى، وتمثل (الخصخصة) أحد اهم أركان هذه البرامج ، سعيا إلى تخيف عجز الموازنات المالية (تعويم) الاقتصادات الغارقة فى بحر الديون والعجز المالى .

وقد استطاع بعض برامج التكيف الهيكلى أن يحقق العديد من أهدافه ، وينطبق ذلك على الدول الأكثر نموا فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، بفعل توفر قاعدة صناعية تصديرية هامة (كوريا الجنوبية) او بفعل الأهمية

الاستراتيجية والجيوبوليتيكية للعالم الصناعى (المكسيك).

أما فى إفريقيا على وجه العموم وفى العديد من دول غرب آسيا وآسيا الوسطى فلم تحقق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلى ذلك النجاح . ويعود الإخفاق ، الكامل والجزئى على السواء ، إلى عدم القدرة على مواجهة الآثار الاجتماعية للخصخصة ، أو عدم التوازن بين اعتبارات الكفاءة المالية والاقتصادية ، من جانب أول ، واعتبارات الكفاءة الاجتماعية من جانب ثانٍ . وربما يعود السبب فى ذلك إلى عدم القدرة على تخصيص الاعتمادات اللازمة لتمويل الفراغات الناجمة عن انسحاب الدولة من مسئولياتها العامة التى تولتها عبر عقود ، بمقتضى التوظيف أو التشغيل العمومى الإلزامى أو شبه الإلزامى ، وفاتورة الأجور والمرتبات ، وأنظمة شبكات الأمان الاجتماعى والدعم السلعى والخدمى وغيره .

وقد حدث إنجاز نسبى مشهود فى بعض الحالات التى تم فيها توفير الاعتمادات اللازمة للمخصصات الاجتماعية ، بفعل توفير آليات بدعم دولى ، مثل إقامة (الصندوق الاجتماعى للتنمية) فى جمهورية مصر العربية، وصناديق مشابهة فى دول أخرى مثل الأردن واليمن. وفى الحالات التى لم يمكن فيها توفير ذلك الدعم لإقامة مثل تلك الآليات ، لم تسفر تجارب التكيف والإصلاح و(التثبيت) عن نجاحات تذكر وهى حال الغالبية المطلقة لبرامج التكيف فى القارة الإفريقية بالخصوص. ولذلك انتشرت دعوة جديدة فى الأوساط الأكاديمية والمهنية الإفريقية إلى مواجهة مرحلة (مابعد التكيف الهيكلى) Post-Adjustment Era.

إشارة إلى حالة دولة الكويت:

فى ضوء التجارب السابقة تبدو عملية الخصخصة أو التخصيصية في الكويت ذات ملامح خاصة جدا :

أولا : التخصيصية ليست أداة للتغلب على العجز المالى ، كما هى الحال في معظم الدول التى انتهجت هذه السياسة. على العكس من ذلك إن دولة الكويت من دول الفائض ، على الأقل في هذه المرحلة.

وهذا الغنى النسبى للدولة في الجانب المالى يمكن أن يسمح لها بالدخول في مجال الخصخصة بدون خوف من عدم القدرة على تحمل الأعباء الانتقالية الناجمة عن الآثار الاجتماعية للخصخصة ، بفعل انحسار مظلة الدعم ، والالتزام الضمنى بالتوظيف في الجهاز الحكومى والقطاع العام .

ثانيا : التخصيصية في حالة الكويت ليست مجرد أداة من أدوات الإصلاح الاقتصادى أو أحد إجراءات حزمة التكيف وإعادة الهيكلة ولكنها بالأحرى سياسة تنموية ، أو أحد عناصر استراتيجية التنمية، الهادفة إلى:

- تعزيز الكفاءة الاقتصادية، من حيث: تحقيق (فاعلية الإنفاق) من جهة،وتطبيق (سياسة الجودة) من جهة ثانية .
- زيادة الإنتاجية ، إنتاجية المشتغل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج .
- ترشيد السلوك الاستهلاكى والاستثمارى .
- توسيع فرص التوظف غير التقليدى والنشاط الاقتصادى للكويتيين ، وزيادة هامش المبادرات الفردية الخلاقة .

القسم الثانى

التحفظات والمحاذير على عملية الخصخصة

تواجه عملية التخصيص- بالإشارة إلى حالة الكويت - نوعين من العوامل : عوامل دافعةأو مساعدة ، وعوامل أخرى مثبطة ، ولانقول معوقة . فاما العوامل المساعدة فأبرزها أن دولة الكويت تتمتع فى هذه الفترة بالذات بفوائض مالية معتبرة ،مما يجعل من اليسير على الحكومة أن تقوم بالتعويض عن الآثار السلبية لعملية التخصص ، من خلال إجراء عملية إعادة تصحيح للمسار الاقتصادى وتصويب التفاوتات فى توزيع الدخل أولا بأول .

وأما أهم العوامل المثبطة فهو الإرث التاريخى الخاص لعملية التنمية فى دولة الكويت ، والذى اتسم عبر العقود الماضية منذ الاستقلال بممارسة الدولة لدور رعائى تجاه المجتمع وأفراده ، ضمن ما يسمى بفلسفة دولة الرفاهة ، حيث تكفلت الدولة بتوفير فرص العمل للمواطنين من

خلال تعهد أو التزام اجتماعى ولو ضمنيا على الأقل ، وذلك من خلال آلية التوظيف فى القطاع الحكومى. كما التزمت الدولة بتوفير الدخل المجزى للعاملين فى الجهزة المختلفة للولة والقطاع العام. وغضت الدولة الطرف عما ترتب على هذا وذاك من التضخم الإدارى للجهاز الحكومى وبالتالى تفشى (البطالة المقنّعة) وانخفاض أو تدهور مستوى إنتاجية العمل ، مقابل الارتفاع الكبير فى فاتورة الأجور والمرتبات والمصروفات الجارية ، وبالتالى تحمل الميزانية العامة للدولة بأعباء ثقال تتزايد عاما من بعد عام.

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الدولة قامت كفالة مستوى معيشى مرتفع نسبيا ، من خلال السيطرة على تكاليف أو نفقات المعيشة، عن طرق تطبيق منظومة كاملة لدعم الأسعار ، لكل من السلع والخدمات . وتمت السيطرة على أسعار السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية ، بدعم مكثف للمستهلك والمنتج معا . كما تم التكفل بالخدمات المجانية أو شبه المجانية ، من خلال دعم التعليم والخدمة الصحية والرعاية السكنية والماء والكهرباء والوقود . وتم ابتناء منظومة للمساعدة والرعاية الاجتماعية لغير القادرين أو لمحدودى الدخل بختلف فئاتهم . أما القادرون نسبيا فقد تكفل النظام المصرفى ، من خلال الائتمان الموسع، بتقديم القروض الميسرة وغير الميسرة ، من مختلف الأشكال ولمختلف الأغراض ، الضرورية وغير الضرورية معا .

ولما كانت الخصخصة تستدعى تغييرا فى أنماط الملكية والتصرف فى الدخل ، فإن تطبيقها يترتب عليه تغيير فى كافة الترتيبات المؤسسية والاجتماعية الجارية . ولايمكن إجراء مثل هذا التغيير دفعة واحدة ، لضخامته وتعقيده وعظم التأثيرات المترتبة عليه ، وإنما يجب ان يتم من خلال منهجية تدرجية حصيفة ، وليس بطريقة جذرية او فجائية . ويضاعف من أهمية هذه الحقيقة أن القطاع الخاص الموكول إليه القيام بدور البديل للجهاز الحكومى فى الإدارة الاقتصادية ، له خبرة عريقة فى أنشطة التجارة والمال ، ولكنه ربما يكون قليل الخبرة فى الإنتاج السلعى وإدارة المنافع العمومية . ولذا يتعين الصبر على القطاع الخاص

حتى يكتسب الخبرة اللازمة فى الإدارة العلمية لمؤسسات الإنتاج السلعى والخدمى الكبيرة .

وفى ضوء الخلفية السابقة ومن واقع الدراسات العديدة التى أجرتها هيئات دولية (من بينها البنك الدولى) و جهات محلية مختلفةذات جهود متنوعة من بينها إعداد مشروع قانون متكامل "لتنظيم برامج وعمليات التخصيص " ، يمكن أن نحدد أبرز التحفظات و المحاذير على إجراء الخصخصة فيما يلى :

١- موضوع العمالة .

٢- موضوع الدعم (والأسعار - وقضية التضخم) .

٣- المنافسة والاحتكار.

٤- صعوبة تقييم الأصول .

■ وفيما يتعلق بالعمالة ، فإن نقل الملكية من الحكومة والقطاع العام إلى الخاص يترتب عليه قيام الجهة المالكة الجديدة بالتخلص من قدر من العمالة (يتفاوت من حالة إلى أخرى) ، نظرا لأولوية تعظيم الأرباح لدى القطاع الخاص ،وبالتالى تسريح العمالةغيرالضرورية أو غير المنتجة .

ولذا يتعين إيجاد الحل المقبول اجتماعيا للعمالة التى يتم الاستغناء عنها، من خلال عدد من الحلول المقترحة، من بينها:

أ- تحمل الحكومة أو صناديق معينة أو المشروعات التى يتم تخصيصها (وفق ترتيبات معينة لمساعدتها من قبل الحكومة) بتكلفة صرف معاشات تقاعدية للعمال والموظفين الذين يخرجون من سوق العمل قبل السن القانونية .

ب- توفير فرص عمل بديلة للعمالة التى يتم صرفها .

ج-التدريب التحويلى للعمالة ن قصد تمكينها من العمل فى وظائف أو مجالات جديدة.

د- توفير قروض ميسرة لجزء من العمالة القادرة والراغبة فى تولى مسئولية إقامة مشروعات صغيرة أو صغرى جديدة فى قطاعات ذات أولوية .

■ فيما يتعلق بموضوع الدعم ، فإن المشروعات التى يجرى تخصيصها ،

سواء عن طريق نقل الملكية الكلى او الجزئى او بالتأجير او خصخصة الإدارة ، لن تقبل بالبيع بأسعار غير مجزية لها اقتصاديا ،خاصة بعد ان ترفع الدولة يدها عن هذه المشروعات وتلغى او تقلص الدعم الممنوح بغرض خفض الأسعار لتكون فى متناول أفراد المجتمع .

ويترتب على ذلك ضرورة إيجاد بدائل تكفل ملاءمة المستوى العام للأسعار (منعا للتضخم) وأسعار المستهلك بما يتناسب مع مستويات الدخول ، بل وأسعار المنتجين وأسعار الجملة حفاظا على توازن مستوى نفقات الإنتاج .

ومن بين الحلول المطروحة لهذه المشكلة تحمل الدولة بتكلفة دعم مؤقتة ومبرمجة للمشروعات، وتقديم إعانات مؤقتة للمنتجين ، مع مراقبة مستمرة للأسعار من خلال جهز مخوّل قانونيا بذلك ، حيث اقترح البعض مثلا تشكيل مجلس أعلى للمنافسة والأسعار ،واقترح عضو آخر مجلس للأسعار والأجور ، بينما اقترح فريق أخير مجلسا للأسعار فقط .

ومن جهة أخرى اقترح البعض تقديم بدل نقدى للمستهلكين المضارين من خفض أو إلغاء الدعم السلعى .

أما عن مشكلة الدعم المقدم للخدمات ، وفى مقدمتها الكهرباء والماء ، فقد تم اقتراح نقل الملكية للمواطنين على السواء مع تخصيص نسبة من رأس المال المكتتب لكبار المستثمرين ، وتقديم إعانة مؤقتة لتعويض المشروعات عن البيع بأسعار مخفضة لمدة معينة . ومقابل ذلك ، هناك اقتراح تبناه مشروع القانون المتعلق بالتخصيص وهو (إيجاد آلية واضحة لتحديد الأسعار وإعادة النظر فيها بشكل دورى وكلما نشأ ما يبرر ذلك لحماية مصالح المستهلك وتحفيز مشاركة القطاع الخاص ورفع مستوى جودة السلع والخدمات) .

■ أما عن موضوع المنافسة والاحتكار لفإن عملية التخصيص قد ينشأعنها بالفعل تكوين مراكز احتكارية لبعض المنشآت الخاصة، مما قد يطلق يدها فى تشكيا احكارات تحديد الأسعار (كارتل) او القيام بعمليات

غير مشروعة او غير مقبولة اجتماعيا للاستحواذ والاستيلاء أو عمليات الاندماج Take-over&Mergers.

ولحل هذه المشكلة يجب توفير الآليات التشريعية والتنظيمية اللازمة ، وهذا ماتدل عليه التجارب العالمية الناجحة فى التخصيص ، ونقصد بذلك :

أ - إصدار تشريع خاص بحماية المنافسة وتنظيم او منع الاحتكار.

ب-استحداث جهاز معين مكلف بمراقبة السلوك الاحتكارى وتنظيم المنافسة فى الأسواق.

■ وأخيرا تأتى صعوبة تقييم الأصول وتتبع هذه الصعوبة من عدم إمساك الفاتر المحاسبية بالطريقة العلمية أو عدم وجود نظام للمحاسبة وإمساك الدفاتر فيما يتعلق بالموجودات والأصول العينية بصورة منتظمة ومستقلة ، وخاصة فى مجال الخدمات .

وفى حالات اخرى تتبع الصعوبة من الاختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصول . وتميل بعض التجارب إلى بيع المشروعات او نقا ملكيتها وفق القيمة الدفترية أو المحاسبية للأصول ، بينما مالت تجارب أخرى إلى البيع بالقيم السوقية، وهنا يثور جدل واختلاف كبير حول أسس التقييم ،مما يستدعى اللجوء إليأجهزة تتمتع بالتخصص والنزاهة والحيادية والقدرة الاحترافية .

ويتبنى مشروع القانون المتعلق ببرامج وعمليات التخصيص إلى الحل السابق مباشرة، وذلك بالنص على أن: (تتولى عملية تقيم صافى أصول المشروعات العامة المراد تخصيصها مؤسسات خبرة مستقلة متخصصة فى هذا المجال ..) .

القسم الثالث

عملية الخصخصة : المتطلبات والمهام الاجرائية

متطلبات عملية الخصخصة

يتطلب القيام بعملية الخصخصة - فى حالة الكويت -عددا من (المتطلبات الأولية) Pre-requisites تتمثل فيما يلى:

أولا المتطلبات السياسية .

ونعنى بذلك مايلى :

١- توافر الإرادة السياسية القوية والمعبر عنها بوضوح للقيام بعملية الإصلاح ، كحزمة تصحيحية تنموية شاملة ، بما فى ذلك القيام بما يشبه " جراحة قوية " فى مجال الملكية وخاصة فى ميدان أداء الخدمات وتولى المنافع العامة وإدارة المرافق العمومية .

٢- تحقيق الحد الأدنى او المقبول بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول عملية التخصيص . ونقترح أن يكون مشروع القانون (فى شان تنظيم برامج وعمليات التخصيص) نقطة انطلاق و " منطقة تلاقى " بين السلطتين فى هذا المجال .

٣- الاتفاق بين الحكومة والبرلمان ومنظمات المجتمع المدنى و(جماعات المصالح) الكبرى فى المجتمع - مثل غرفة التجارة والصناعة - على إطار عام لمعالجة أهم الآثار السلبية المحتملة للخصخصة ، وهى الآثر على العمالة وضرورة حمايتها ، والأثر على أسعار الخدمات الأساسية وضرورة ضبطها ؛ بالإضافة إلى الاتفاق على منهجية المعالجة السليمة للقيام بعملية التخصيص وهى منهجية التدرج ووضع أولويات مرحلية وقطاعية والاتفاق على خطوط عامة لجدول زمنى لعمليات الخصخصة الكبرى المنتظرة لمؤسسات خدمية هامة والأسلوب الفنى الأمثل لتحقيقها .

٤- تهيئة البيئة الاجتماعية لعملية التخصيص ، بغية بناء (رأى عام) موالٍ لعملية التخصيص ، ولو من ناحية المبدأ على الأقل . ويكن الهدف من ذلك تحقيق نوع من "الرضا العام " Public content فى حال إجراء عملية التخصيص فى إطارها العريض.

وهذا ما يطلق عليه البعض (التسويق الاجتماعى) للعملية .

ثانيا المتطلبات التشريعية:

ونقصد بذلك تهيئة البيئة التشريعية للقيام بهذه المهمة خير قيام . وفى دراسة قام بها البنك الدولى لحساب وزارة المالية ، ونشرت هذه الوزارة أهم معطياتها فى يناير ١٩٩٤ ، نجد تحديدا لهذه المتطلبات التشريعية على النحو التالى :

١- إصدار القانون العام للتخصيص . فإن لم يمكن ذلك فإصدار قوانين فرعية أو جزئية.

٢- إصدار تشريع لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار .

٣- مراجعة القوانين المتعلقة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية مثل القانون التجارى وقانون الشركات وقانون الوكالات التجارية وقانون المناقصات العامة والقوانين واللوائح المنظمة للمؤسسات المالية وسوق المال وقانون الاستثمار والقانون التجارى وتشريع الملكية الفكرية وغيرها ؛ وذلك بهدف تطويرها بما يلائم المستجدات والالتزامات الخاصة بدولة الكويت ، وتبسيط إجراءات تطبيقها ومعالجة أوجه القصور أو التضارب فيما بينها .

ثالثا تهيئة البيئة الفنية .

ويشمل ذلك ما يلى :

١-تحديد الأولويات . وفى هذا المجال تثور عدة مسائل أساسية . أولها استبعاد قطاعات معينة من عملية الخصخصة . وقد جرى النص على ذلك بوضوح فى المادة رقم ٤ من مشروع قانون التخصيص بالقول : (لايجوز تخصيص المشروعات العامة المتعلقة بقطاع إنتاج النفط والغاز الطبيعى) ويضيف : (وإذا تضمن التخصيص التزاما باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية او مرفق من المرافق العامة او منع احتكار فلايكون إلا بقانون ولزمن محدود .) . والمسألة الثانية هى تحديد نوعية المشروعات المعروضة للخصخصة من حيث موقفها المالى

والاقتصادى ، وهل يجرى تخصيص المشروعات الرابحة والمربحة ، وإذا لم تكن كذلك فيتم إعدادها للخصخصة من خلال إصلاح هياكلها المالية أولا ، وهذا هو ماجرى عليه الحال فى التجربة المصرية مثلا - أم تتم خصخصة المشروعات الخاسرة ، كما جرى عليه الحال فى التجربة التونسية فى (الخوصصة) على سبيل المثال.. ؟

والمسألة الثالثة تتعلق بالأولويات القطاعية للتخصيص : هل لشركات الإنتاج السلعى أم لقطاعات الخدمات والمنافع العامة ؟ وتجدر الإشارة إلى ان التجربة الكويتية تشير إلى تفضيل البدء بالمشروعات المنتجة للسلع غالبا والتى تتملكها -باسم الدولة - الهيئة العامة للاستثمار ، بصفة كلية او جزئية ، حيث تخلت عن حصصها فى غالب هذه المشروعات حتى الآن .

وفى مجال الخدمات فإن هناك عددا من القطاعات ذات الأولوية فيما يبدو من الخبرة الكويتية ، وباستخدام أساليب متنوعة جدا ، بدءً من أسلوب (البناء والتشغيل ونقل الملكية) كما يتضح فى بعض المرافق العامة وكما يمكن ان يتبع فى الرعاية السكنية ، وفى المزج بين الاكتتاب العام ونقل الملكية لمستثمرين رئيسيين كما فى قطاع الاتصالات ، او البيع للعاملين مع مستثمر رئيسى للشركة القائمة مع تحرير القطاع وفتح الباب أمام إقامة شركات جديدة متنافسة كما يبدو أن النية تتجه إليه فى مجال النقل الجوى . ويجرى التفكير أيضا فى أسلوب التأجير وفى خصخصة الإدارة وفى منح التراخيص للقطاع الخاص لتقديم أو توريد خدمات معينة ، او أن تعهد الدولة بإدارة بعض مرافق الخدمات (أو تملك بعضها) بواسطة القطاع الخاص كما فى التعليم والصحة. وقد نص مشروع القانون بشأن التخصيص على هذه الإمكانات والبدائل .

٢- تهيئة المشروعات لعملية الخصخصة ، وذلك عن طريق إعادة الهيكلة الإدارية والتنظيمية والمؤسسية والمالية والاقتصادية . ووفق ما يتم فى جمهورية مصر العربية فى المرحلة الحالية فإنه يتم تحويل الهيئات الخدمية العامة إلى (شركات قابضة) تحاول تطبيق أسلوب الإدارة التجارية وفق قواعد الربحية (الطرق البرية ، النقل الجوى ، مياه الشرب .. إلخ) .

٣-_التوصل إلى صيغة مناسبة لتقييم الأصول وفق القواعد المحاسبية المرعية ، واختيار طرق نقل الملكية والبيع المناسبة . وقد تناول مشروع القانون عن التخصيص هذا الموضوع تفصيلا فى الباب الثالث منه .

٤- وضع صيغة او (توليفة) مناسبة من الصيغ الكفيلة بالمسألة الشائكة اجتماعيا فى دولة الكويت ، وهى مسألة (حماية حقوق العاملين) والتى أولاها مشروع القانون المشار إليه عنايته فخصص لها الفصل الرابع كله(المواد من ٢٠ إلى ٢٤) .

رابعا تهيئة البيئة المؤسسية والتنظيمية ،وتشمل :

١-إنشاء إطار مؤسسى للإشراف على عملية التخصيص ، واقترح مشروع القانون السابق أن يسمى (المجلس الأعلى للتخصيص) .

٢- إنشاء جهاز فنى متخصص لوضع الأساليب المناسبة للتخصيص ، حالة بحالة ، والتقييم المحاسبى للأصول ، وتنفيذ عمليات نقل الملكية بكل تجرد ونزاهة .

٣- إنشاء إطار تنظيمى لمرقبة الأسعار.

٤ -إنشاء جهة مفوضة بتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار الخاص ومراقبة عمليات الاندماج والاستحواذ .

أضواء على الجديد فى المكتبة الاقتصادية

عرض كتاب

«العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى»
«الواقع وأفاق المستقبل حتى عام ٢٠٢٠»

المؤلف: د / على عبد العزيز سليمان

مضمون الكتاب:

فى مقدمة وثمان فصول يعالج الباحث العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى ويوضح أن الأقتصاد المصرى كالاقتصاديات النامية يعتمد على الخارج فيستورد أكثر مما يصدر ويعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمارات الأجنبية ويتناول هذا البحث هذا الموضوع.

تطوير سياسات التجارة فى مصر:

يعالج الفصل الأول تطور سياسات التجارة الخارجية فى مصر وذلك عن طريق انشاء مؤسسات ومن أهم هذه المؤسسات اتفاقية الجات ١٩٤٧ والتى ادت إلى ازالة العوائق بين مصر ودول العالم وايضا تخفيض التعريفات والغاء القيود الكمية وقد انضمت مصر أيضا إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا «الكوميسا» وان سياسات تحرير التجارة الخارجية اتخذت أربعة أتجاهات ومنها تحرير الصادرات وتحرير الواردات وتعديل نظام الصرف وبعض الاجراءات المؤسسية.

خصائص واتجاهات المعاملات الخارجية لمصر خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٧ و١٩٩٨:-

يتميز الأقتصاد المصرى بارتفاع درجة اعتمادة على الخارج مما يجعله شديد الحساسية للتقلبات التى يمكن ان تحدث فى الاقتصاد العالمى. فتطورت الصادرات المصرية حيث حل البترول محل القطن. وقد تناقص ايضا معدل نمو قيمة الواردات السلعية أى أن الميل الحدى للاستيراد انخفض من ٠,٣٣ إلى ٠,٢٤ كما انخفض ايضا من ٠,٣٢ إلى ٠,١٧ مما أدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى زيادة كبيرة غير كافية لمعالجة هذا العجز.

انخفض معامل التركيز السلعى للواردات مما يدل على رفاهية الاقتصاد القومى والاعتماد عليه. ولكن اسفرت واوضحت المعاملات السلعية على أنه يوجد عجز تجارى ارتفع متوسط قيمته من ٣و٢ مليار

★ الناشر: دار الشرق- بالقاهرة

جنيه سنويا حتى بلغ ٣٠,٤ مليار جنيه سنويا فى الفترة الاخيرة وقد غطى فائض ميزان الخدمات الجانب الاكبر من عجز الميزان التجارى ومن أهم مصادر ميزان الخدمات هى السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج.

ان من الخطر الاعتماد على تحويلات العاملين بالخارج.

ان من الخطر الاعتماد على تحويلات العاملين بالخارج والاستمرار فى الاعتماد علية بسبب تعرض العمالة لبعض المخاطر وفقدان هذا المصدر من النقد الاجنبى فلاشك أن الميزان التجارى لاى دولة هو المرآة التى تعكس مدى تقدم الاقتصاد بها.

الاستثمارات والقروض الاجنبية:-

تحتل الاستثمارات الدولية مكاناً كبيراً فى العلاقات الأقتصادية الدولية المعاصرة وتعتبر مصر من أولى الدول جذبا للاستثمار الاجنبى المباشر ضمن دول شمال إفريقيا وبشكل عام يتميز الاستثمار الاجنبى فى مصر والبلاد النامية بتركز مصادر تدفقة ومراكز جذبة. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وانجلترا المصادر الرئيسية للاستثمار الاجنبى المباشر فى البلاد النامية.

فيؤيد البعض الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث تتضافر العناصر النادرة فى الدول النامية مثل التكنولوجيا ورأس المال مع العناصر المتوافرة فيها الطبيعة والعمال بينما يرى البعض أن هذه الاستثمارات ماهي إلا شكل من أشكال الاستعمار الجديد، فان مصر نجحت فى تهيئة المناخ الاستثمارى لجذب الاستثمارات الاجنبية والعربية وتعتبر عدم كفاءة النظام الادارى والبيروقراطية من أهم معوقات الاستثمار المحلى والاجنبي.

الدين الخارجى:-

ارتفع الدين الخارجى وادى ارتفاع الدين الخارجى مع عدم تطور القدرة على التصدير إلى حدوث ازمة حقيقية فى النقد الاجنبى ولكن فى التسعينيات قد انخفض الدين الخارجى مع زيادة التدفقات المالية وقد نجحت مصر مؤخرا إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية.

تجارب التعاون الأقتصادى الاقليمى:-

من اهم التطورات فى علاقات مصر الاقتصادية الخارجية هو الاهتمام بجهود وتجارب التعاون الاقتصادى الاقليمى وبالتاكيد أن منطقة التجارة الحرة العربية سوف يزيد من التعاون والتبادل التجارى بين الدول العربية، فكان السوق المصرى الإفريقى يتعرض لبعض المشاكل من انخفاض مستوى المعيشة فى دول القارة ومصاعب اقتصادية وسياسية لذلك لجأت مصر إلى الأنضمام إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا «كوميسا» عام ١٩٩٨، وتقدم الكوميسا مجموعة من الفرص كالمزيد من التصدير وتقدم خدمات فى مجال الصناعة والزراعة وفى مجالات المقاولات وفى مجال الخبراء والدعم الفنى.

علاقة مصر باهم مؤسسات التمويل الدولية البنك الدولى:-

يعالج هذا الفصل العلاقة بين مصر والبنك الدولى وهو اسمه البنك الدولى ويشمل هيئة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولى، وتحاول مصر تعظيم مواردها المالية بالبنك لأنها دولة نامية لا تكفى مداخرتها الداخلية لتمويل كل احتياجاتها الاستثمارية واختلفت نوعية القروض المقدمة من البنك حيث تركزت الآن على القطاع الانتاجى المباشر، كما اشار المؤلف إلى قضية سعر الفائدة وعلي أنه يجب أن يكون موجب وحقيقى وإلى قضية سعر الصرف.

المتغيرات الدولية وأثرها فى سياسة مصر الاقتصادية الخارجية:-

يعالج هذا الفصل دور المؤسسات الأقتصادية فى تشكيل سياسة مصر الاقتصادية الخارجية ويلعب البنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية دوراً هاماً فى صياغة سياسة الدول النامية وضبط ايقاع العلاقات الأقتصادية الدولية، وقد حدثت بعض التغيرات الدولية التى لها اثارها على مستقبل علاقات مصر الدولية كالمزيد من المعرفة عن الثورة التكنولوجية كالتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المخ والموارد والاتصالات والمعلومات.

استراتيجية مصرية للتعامل مع الازمات المالية العالمية:

يجب أن تقوم مصر باتخاذ بعض السياسات للتعامل مع الازمات المالية العالمية، ومنها الثانى فى تحرير المعاملات

الرأسمالية ومحاولة احباط دخول الأموال بغرض المضاربة والعمل على إيجاد نظام مرن لسعر الصرف وزيادة تنافسية وشفافية القطاع المصرفى.

عرض كتاب

دراسات فى الفقر والعولمة مصر والدول العربية

المؤلف: د. كريمة كريم

ترجمة: محمد كريم

صدر عن المجلس الأعلى للثقافة هذا الكتاب الذى يتضمن ترجمة عدد من الدراسات بالأنجليزية نشرت فى مصر وفى الخارج منذ التسعينيات وحتى ٢٠٠٤، وتغطى هذه الدراسات موضوعات متنوعة تتعلق بالفقر والإصلاح الاقتصادى والعولمة، وذلك بالنسبة لمصر والدول العربية.

ويمثل هذا الكتاب إضافة هامة للمكتبة العربية إذ يتعرض بالبحث والدراسة لمشكلة الفقر من جوانب عديدة. ويتكون الكتاب من جزئين: الجزء الأول عن مصر، والجزء الثانى عن الدول العربية. ويشمل الجزء الأول ست دراسات، تتناول الدراسات الثلاث الأولى منها تحليل ظاهرة الفقر من حيث حجمها وخصائصها وآثارها، وسياسات الإصلاح الاقتصادى التى طبقت عام ١٩٩١ وأثرها على الفقراء ومنخفضى الدخل فى المجتمع، ثم تعريف وتقييم السياسات التى تتبع فى مصر لمعالجة ظاهرة الفقر بها. وتتناول الدراستان الرابعة والخامسة تفصيلات اكثر عن بعض هذه السياسات وهى سياسة دعم الطعام والتعليم والصحة، ومناقشة مدى أهميتها بالنسبة لمنخفضى الدخل فى مصر، وتتعرض الدراسة السادسة الى تقييم وضع الفقراء ومنخفضى الدخل فى سوق العمل فى ضوء إرتفاع معدل البطالة وقصور فرص العمل المتاحة فى مصر.

ويشمل الجزء الثانى ثلاث دراسات عن الدول العربية تناقش السياسات الاقتصادية المتبعة فى هذه الدول والتى لها تأثيرها على ظاهرة الفقر بها وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة المسئولة عن هذه الظاهرة، وأخيراً تحليل آثار العولمة على فرص العمل المتاحة والفقر فى الدول العربية واقتراح بعض السياسات التى تساهم فى تخفيف سلبيات العولمة وتعظيم فوائدها بالنسبة لدول المنطقة.

وفيما يلى عرضاً موجزاً لبعض ما يحتويه هذا الكتاب:

الفصل الأول: الفقر فى مصر

(استعراض للكتابات عن الفقر فى الفترة

١٩٨٥- ١٩٩١): يتضمن هذا الفصل استعراض لما كتب عن الفقر فى مصر خلال الفترة ١٩٨٥- ١٩٩١، ويقدم صورة شاملة عن أبعاد الفقر فى مصر حيث يتناول بالعرض أربعة موضوعات تمثل الأبعاد الرئيسية للفقر فى مصر وهذه الأبعاد الأربعة تغطى نطاق الفقر فى مصر وأشكاله، والآثار المترتبة عليه، وكيفية تأثره بإجراءات التثبيت الاقتصادى. ويمتاز العرض فى هذا الفصل بكونه ليس قاصراً على الدراسات الاقتصادية للفقر، وإنما تغطى أيضاً الدراسات الاجتماعية له، هذا بالإضافة الى كون العرض يتناول كلاً من الدراسات التى تركز على الفقر بشكل مباشر وتلك التى لا تركز على الفقر بالذات ولكنها تغطى مجموعات معينة تقع ضمن طبقات الدخل الدنيا فى المجتمع كالباعة الجائلين، وسكان الأحياء الفقيرة. وينتهى الفصل بوضع مقترحات لا تجاهات البحوث عن الفقر فى المستقبل تتضمن التأكيد على أهمية تقدير مستوى الفقر الدائم مقابل الفقر العارض فى المناطق الحضرية والريفية فى مصر، واستكشاف ديناميات الفقر بكل منها باستخدام عمليات المسح بالعينة وكذل مراقبة فقر الأطفال وضرورة إعادة تقدير الدخل عند حد الفقر فى القطاعين الحضرى والريفى.

الفصل الثانى: التكيف الهيكلى وسياسات التثبيت والفقراء فى مصر:

يتضمن هذا الفصل أربعة أقسام يتناول الأول منها بحث مدى الفقر فى مصر، بينما يتضمن الثانى فحص أثر سياسات التكيف الهيكلى والتثبيت الاقتصادى على الفقراء، وذلك من خلال دراسة ثلاث قنوات تأثير اساسية للتكيف الهيكلى على الفقر وهى الأسعار، الدخول، وتوفير الخدمات الاجتماعية (بصفة اساسية التعليم والصحة). ويتضح فى هذا الجزء أنه ليست لكل السياسات آثار مباشرة على الفقراء، وإنما تم تحديد ثلاث سياسات فى هذا الصدد هى: أولاً: سياسات الاقتصاد الكلى التى تؤثر فى المتغيرات التى تضمها معادلة الفقر مثل الأجور والبطالة والأسعار، ثانياً: السياسات المرسومة خصيصاً لدعم دخول الفقراء (المدفوعات المحولة، وخلق فرص عمل) وثالثاً: السياسات التى تؤثر فى عرض

الخدمات الاجتماعية وبصفة خاصة التعليم والصحة. أما القسم الثالث فيقدم الطريقة التى يتكيف بها الفقراء عند انخفاض دخلهم الحقيقى نتيجة لانخفاض دخلهم النقدى و/ أو ارتفاع الأسعار. وأخيراً يقدم القسم الرابع مقترحات لتقليل الأثر السلبى على الفقراء. ويعد هذا الفصل أكثر فصول الكتاب ثراء بالأرقام والجداول والتقديرات الإحصائية حيث يحتوى على تقديرات للدخل عند خط الفقر فى عام ٩٠/ ١٩٩١ طبقاً لمنهج الاحتياجات الأساسية وتقييم للفقر المدقع فى مصر فى نفس الفترة. كما أن به أيضاً تقديرات للفقر فى القطاعين الحضرى والريفى ودراسة لأثر سياسات التكيف الهيكلى والتثبيت على الفقراء فى مصر وتحليل لديناميكيات تكيف الفقراء مع هبوط الدخل الحقيقى لهم، وذلك من خلال تقدير مرونة الإنفاق والمرونة السعرية لسبعة من البنود غير الغذائية الرئيسية للفقراء. وتشمل هذه البنود السكن والمرافق والملبس والنقل والصحة والتعليم إضافة إلى السجائر والتبغ والأثاث والمستلزمات المنزلية. وينتهى الفصل بوضع مقترحات لتخفيض الأثر السلبى على الفقراء.

الفصل الثالث: سياسات مجابهة الفقر فى مصر (تعريف وتقييم):

يقسم هذا الفصل سياسات مجابهة الفقر فى مصر الى ثلاثة انواع هى سياسات تستهدف الفقر الذى يعزى لظروف معينة مثل الإحاطة الى التقاعد، والسياسات التى تستهدف رفع مستوى معيشة الفقراء عن طريق إمدادهم بالخدمات الاجتماعية الأساسية أو بتوليد الدخل، والسياسات التى تهدف الى تخفيض تكلفة معيشة السكان بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة. واعتمد فى تقييم الأثر الضمنى لتلك السياسات على تخفيض الفقر فى مصر على تتبع تطور مجموعة السكان ذات الإنفاق (الدخل) المنخفض فى البلاد من حيث حجمها ونصيبها فى إجمالى الإنفاق على المستوى القومى. ويبرز الفصل حقيقة أن السياسات التى تطبقها وزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات محدودة الأثر بالنسبة لتخفيف الفقر من ناحية حجم التغطية والمبالغ المدفوعة إلى المتسفيدين. فلقد بلغ نسبة من تناولتهم تغطية نظام

المعاشات من العمالة المؤقته وعمال القطاع غير الرسمى ١٣٪ من الإجمالى فى عام ١٩٩٧، كما كان عدد الأسر المتسهدفة لبرنامج المساعدات فى ١٩٩٩/٢٠٠٠ هو ٧٥٩٩٩٥، وهو ما يمثل ١,٢٪ فقط من الأسر منخفضة الدخل. كذلك فإن حجم المساعدات التى حصل عليها المستفيدون فى مختلف البرامج شديد التواضع حيث كان متوسط المبلغ المدفوع شهرياً من المعاشات ونظم المعونات الاجتماعية يزيد زيادة طفيفة على ٣٦ جنيهاً، وهو مبلغ شديد الضآلة بالمقارنة بمتوسط إنفاق الأسرة فى المجموعة منخفضة الإنفاق والذى بلغ ٤٣٠ جم شهرياً، أى أن متوسط المساعدة الشهرية لا يتعدى ٨٪ من متوسط إنفاق الأسرة فى مجموعة الأسر منخفضة الإنفاق.

الفصل الرابع: أثر سياسة دعم الغذاء على الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة فى مصر:

يعرض هذا الفصل تقييماً لأثر سياسة دعم الغذاء على ذوى الدخول المنخفضة فى مصر وذلك من خلال التعرف على نظام دعم الغذاء ذاته وتطوره وطريقة عمله، وكذلك تعريف ذوى الدخل المنخفض فى مصر باستخدام بيانات مسح إنفاق الأسر بالعينة لعام ١٩٩٥/١٩٩٦. ولعمل ذلك تم وضع معيار يمكن بواسطته التمييز بين مجموعات الأسر منخفضة او متوسطة او مرتفعة ادخل حيث لا يوجد فى الأدبيات الاقتصادية مثل هذا القياس. ويركز هذا الفصل على تقييم بعدين لنظام دعم الغذاء فى مصر، الأول: مدى نجاح سياسة دعم الغذاء فى إستهداف الأسر منخفضة الدخل والفقيرة، والثانى: أثر دعم الغذاء على تكلفة المعيشة بالنسبة لهم. ولتقييم البعد الأول (مدى النجاح) تم استخدام ثلاثة معايير هى: مدى ضرورة السلع كمدعمة كسلع استهلاكية، مدى أهمية السلع المدعمة فى موازنة الفقراء والأسر منخفضة الدخل بصفة عامة، ومدى كفاءتة تشغيل نظام الدعم فى الوصول الى المجموعة المستهدفة. ولتقييم الناحية الثانية (الأثر) تم تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة لإلغاء دعم الغذاء على تكلفة المعيشة للأسر منخفضة الدخل والفقيرة.

الفصل الخامس: أولويات السياسة الأجتماعية ومصلحة ذوى الدخول المنخفضة فى مصر:

نظرا لمحدودية الموارد العامة المتاحة، تقوم الحكومة بوضع أولويات عند تخصيص الانفاق العام على أوجه الانفاق المختلفة بما فيها السياسات الاجتماعية. ويمكن أ تقوم الحكومة بوضع أولويات السياسات الأجتماعية طبقا لمعاييرها الخاصة، أو قد تضعها وفقا لتفضيلات ذوى الدخل المنخفض كما يظهر فى أنماط انفاق هذه المجموعة، مثل اعطاء أولوية أعلى لتلك الخدمات الاجتماعية التى تتمتع بأعلى حصة نسبية من انفاق ذوى الدخل المنخفض. ويهتم هذا الفصل بتقييم أولويات السياسة الاجتماعية التى تضعها الحكومة فيما يتعلق باحتياجات ذوى الدخل المنخفض فى مصر والخاصة بإجراءات السياسة الاجتماعية التى تشمل إنفاق الحكومة على الدعم الغذائى والتعليم والصحة، ويقارن نمط انفاق ذوى الدخل المنخفض على هذه البنود بنمط انفاق الحكومة عليها. وقد تم استخدام نتائج مسح انفاق الأسر بالعيبة عام ١٩٩١/٩٠ وعام ١٩٩٦/٩٥ لتحليل نمط انفاق ذوى الدخل المنخفض على الدعم الغذائى، والتعليم، والصحة مقابل نمط انفاق الحكومة المصرية على هذه النواحى الثلاث.

وتخلص هذه الدراسة فى النهاية الى تقييم مدى ملائمة أولويات السياسة الاجتماعية الموضوعة بواسطة الحكومة للوفاء باحتياجات ذوى الدخل المحدود.

الفصل السادس: الفقر ونقص فرص العمل فى مصر:

يتناول هذا الفصل واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها مصر وهى مشكلة الفقر ونقص فرص العمل. ويحاول هذا الفصل إيجاد إجابة لسؤالين هامين، الأول: هل يتعرض الفقراء أكثر من غيرهم للبطالة نتيجة لنقص فرص العمل المتاحة؟ الثانى: كيف يواجه الفقراء عدم كفاية فرص العمل، خاصة ان البطالة السافرة تعتبر ترفاً لا يمكنهم تحمله؟ وللإجابة على السؤالين تم فحص شكل عمالة الفقراء وتحديد القطاعات الاقتصادية التى يعملون بها اكثر من غيرها، وتحديد سلوك هذه القطاعات بالنسبة لنمو الناتج والعمالة، وبحث أثر أسباب عدم

كفاية فرص العمل فى مصر وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عليها. وقد استخدم فى ذلك دراسة العمالة غير المتعلمة كممثل جيد لعمالة الفقراء.

الفصل السابع: سياسات الاقتصاد الكلى والفقراء فى المنطقة العربية:

يتضمن نظرة شاملة على الملامح الاقتصادية للمنطقة العربية حيث يبرز عدم التجانس بين الهياكل الاقتصادية فى الدول العربية المتخلفة. ولقد تم تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، الأولى دول منتجة للبترول تشمل دول مجلس التعاون الخليجى والجزائر والعراق وليبيا وتتصف بتركز هيكل الإنتاج فيها بحيث يمثل البترول ثلث الناتج أو أكثر. أما المجموعة الأخرى فتشمل باقى الدول العربية التى تتمتع هياكل الانتاج فيها التنوع. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإ معدل الإنفاق الحكومى الى الناتج الملحى الإجمالى لا يختلف كثيراً بين دول المجموعتين حيث يدور حول ٣٠٪.

ويتعرض الفصل الى الاختلالات الاقتصادية وسياسات الاقتصادية الكلى المطبقة فى المنطقة العربية. وتم فيه تناول عدد من العوامل التى أثرت فى الأداء العام للمنطقة العربية فى خلال الثمانينيات والتسعينيات. وتتضمن هذه العوامل حرب الخليج التى نشبت بين العراق وإيران من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨، والحرب الأهلية اللبنانية من ١٩٧٥ حتى ١٩٩٠، وخرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩١ بعد الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، ثم فرض عقوبات اقتصادية على الجماهيرية الليبية فى التسعينيات، وكذلك الحرب الأهلية التى نشبت فى جنوب السودان، وكذلك الاتجاه الهبوطى لأسعار البترول فى الثمانينيات والتسعينيات.

اما فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلى فقد تناول هذا الفصل بالتحليل قيام ست دول عربية بتطبيق برامج التكيف الهيكلى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهى الجزائر (١٩٩٤) ومصر (١٩٩١) والأردن (١٩٩٢) والمغرب (١٩٨٣) وتونس (١٩٨٦) وموريتانيا (١٩٨٥). وتعرض كذلك الى مضامين برامج التكيف الهيكلى فى تلك الدول والتى تتخلص فى اتخاذ إجراءات انكماشية عن طريق انتهاج سياسات

مالية تعمل على زيادة إيرادات الحكومة وتخفيض الإنفاق وزيادة أسعار السلع وتخفيض موازنة الأجور فى القطاع العام، وكذلك سياسات نقدية انكماشية من خلال زيادة أسعار الفائدة وتخفيض سقوف منح الائتمان بالإضافة الى سياسات إصلاح سعر الصرف وكذلك تحرير التجارة الخارجية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء نظام الحصص وإعادة جدولة الدين الخارجى وخصخصة القطاع العام.

وبعد استعراض سياسات الاقتصاد الكلى بشكل تفصيلى ثم بحث آثار هذه السياسات على الفقر فى الدول العربية مع الإشارة الى ان تقديرات الفقر فى المنطقة العربية غير متاحة إلا عن بعض الدول فقط، وأن المقارنة بين أرقام الفقر فى تلك الدول لا يمكن القيام بها على أساس القيمة المعلنة لتلك التقديرات بسبب أختلاف الطرق المستخدمة لقياس الفقر. وتمارس سياسات الاقتصاد الكلى أثرها على الفقراء من خلال ثلاث قنوات: التغيرات فى اسعار السلع والخدمات التى تستهلكها الأسر والتى تؤدى الى إحداث التغير فى تكلفة المعيشة، والتغيرات فى أوضاع العمالة التى تؤثر فى الدخول التى يكسبها اعضاء ا لأسر، والتغيرات فى توزيع الدخل. وتؤثر السياسات الموجودة فى حزم التكيف الهيكلى لصندوق النقد والبنك الدوليين على الفقراء من خلال واحد أو أكثر من القنوات الثلاث.

وينتهى الفصل بتقديم إجراءات مقترحة لتخفيف الأثر السلبى لتلك السياسات على الفقراء من خلال ثلاثة مناهج للتعامل مع مشكلة تخفيض الفقر، وهى النهج الاقتصادى ويتناول الإجراءات التى تؤدى الى زيادة حصول الفقراء على فرص العمل المنتجة والأصول، ونهج رأس المال البشرى ويتضمن إجراءات تعمل على زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى لزيادة القدرات الإنتاجية للفقراء مثل الاستثمار فى التعليم والتدريب والصحة، وأخيراً نهج الرفاهية ويعتمد على التحويلات النقدية وإعانات الدعم.

الفصل الثامن: أسباب الفقر فى الدول العربية من منظور اقتصادى:

يقدم هذا الفصل تحليلاً اقتصادياً للأسباب الرئيسية التى تؤثر على مدى الفقر فى الاقتصاد وينتهى بوضع

إرشادات لسياسات تخفيف الفقر فى المنطقة. ويقسم الأسباب التى تؤثر على مدى الفقر الى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة. والأولى هى تلك العوامل ذات الأثر المباشر على متوسط الدخل المتولد على المستوى القومى، وعلى نمط توزيع الدخل فى الاقتصاد. أما الثانية فهى العوامل التى تعمل من خلال الآثار المباشرة. ويشير البحث الى اربعة اسباب مباشرة للفقر وهى: انخفاض معدل النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى، وانخفاض انتاجية المالة، وارتفاع عبء الاعالة، وعدم المساواة فى توزيع الدخل.

وتحدد الدراسة الأسباب غير المباشرة للفقر فى الآتى: بالنسبة للسبب المباشر الأول، فهو يرجع الى ارتفاع معدل النمو السكانى فى الدول العربية، وعدم ملائمة السياسات الاقتصادية الكلية هذا بالإضافة الى عدد من العوامل الخارجية التى ساهمت فى ذلك كتدهور شروط التجارة الخارجية وعبىء الدين والحروب ونقص التعاون الإقليمى والدولى. أما السبب المباشر الثانى للفقر، وهو انخفاض إنتاجية العمالة، فيرجع الى نقص امكانات الحصول على الخدمات التلعيمية، وكذلك نقص إمكان الحصول على الخدمات الصحية، بالإضافة إلى نقص إمكانية حصول الفقراء على الأصول والائتمان. ويرجع انخفاض عبء الاعالة، وهو السبب الثالث المباشر للفقر الى انخفاض معدل مشاركة القوى العاملة، وانخفاض مشاركة المرأة فى القوى العاملة، وارتفاع معدلات البطالة. أما السبب الرابع المباشر للفقر، وهو عدم المساواة فى توزيع الدخل، فهو يرجع الى عدم المساواة فى توزيع الأصول، وعدم كفاية صافى التحويلات الى الفقراء.

الفصل التاسع: الآثار الاجتماعية للعولمة على الدول العربية:

يتضمن هذا الفصل ثلاثة أجزاء بخلاف مقدمته. يتضمن الأول منها استعراضاً لتعريفات ومفاهيم العولمة وفقاً لما تم استخلاصه من الأدبيات. ويتمن الفصل الثانى تقدير الآثار الاجتماعية للعولمة فيما يتعلق بالفقر والعمالة. ويتضح منه أن العولمة تؤثر على الفقر من خلال تأثيرها على عدد من العوامل مثلك الكسب من العمل، وأسعار

السلع الأساسية والخدمات، ونطاق وكثافة شبكة الأمان الاجتماعى التى يتم توفيرها لذوى الدخول المنخفضة.

وأخيراً يقترح الجزء الأخير سياسات لتمكين الدول العربية من التعامل مع العولمة بطريقة فعالة بحيث يمكن تخفيض سلبياتها وتعظيم إيجابياتها. وتقسم هذه السياسات الى ثلاثة اقسام: سياسات على المستوى القومى تعنى بالعمالة واختيار أساليب الإنتاج وخلق فرص العمل وإدارة الاقتصاد القومى، سياسات على المستوى الإقليمى تتضمن تشجيع خطواط الدول العربية فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية والتأكيد على أهمية الانتقال الى مرحلة الاتحاد الجمركى وأن هذا سوف يساعد فى جذب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع الأسواق وقيام منافسة بين الدول العربية. وأخيراً سياسات على المستوى الدولى تتضمن الدعوة الى تكثيف التعاون مع الدول النامية الأخرى لإصلاح الاختلالات فى عدالة النظام الاقتصادى العالمى خاصة فيما يتعلق بموقف الدول النامية من اتفاقيات التجارة العالميةGATT وما قد تؤدى إليه من تهميش للدول النامية.

وفى الختام تؤكد الدراسة على نقطتين ذات أهمية بالغة:

١- ان المشكلة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية والدول النامية بصفة عامة يحتمل أن تزداد بدرجة أكبر من احتمال تناقصها بسبب العولمة. وأن إيجاد الحلول للتغلب على المصاعب الاقتصادية والاجتماعية الحالية فى الدول النامية يتجاوز قدرة هذه الدول وإمكاناتها، وأن التعاون الوثيق مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية مطلوب لهذا الغرض.

٢-أنه بدون التعاون بين الجنوب (مع ما به خصائص اقتصادية واجتماعية مختلفة ومتنوعة) والشمال، فإنه لن يمكن تحقيق كافة الإمكانيات الكامنة للعولمة، ولن تكون الاقتصاديات النامية هى الخاسر وحدها- الدول العربية وغيرها- بل إن الاقتصادية المتقدمة ستعانى أيضاً.